مساهمة حوارية علمية

حول..

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

KFAS

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

مساهمة حوارية علمية
حول..

رؤية الكويت 2035
vision kuwait
بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

مساهمة حوارية علمية

حول رؤية الكويت 2035 بين المحددات والاستحقاقات

الطبعة الأولى :

1440 هـ / 2019 م

جميع الحقوق محفوظة :

رابطة الاجتماعيين الكويتية

جميع الأفكار والآراء الواردة في ثنايا الإصدار ليست بالضرورة أن تعبر عن آراء رابطة الاجتماعيين الكويتية أو مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أو غرفة تجارة وصناعة الكويت، وإنما تعبر عن فكر ورأي أصحابها.

شكر وتقدير

تتقدم رابطة الاجتماعيين الكويتية بخالص الشكر والتقدير لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وغرفة تجارة وصناعة الكويت ، على دعمهم المادي والمعنوي لإنجاح ورشة عمل « **رؤية الكويت عام 2035 م بين المحددات والاستحقاقات** » ، متمنين المزيد من التعاون لخدمة المجتمع الكويتي.

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى جميع المتحدثين ورؤساء الجلسات وأعضاء مجلس الادارة واعضاء الجمعية العمومية واللجان وجميع المشاركين على جهودهم ومشاركتهم الفاعلة لإنجاح ورشة عمل « **رؤية الكويت 2035م بين المحددات والاستحقاقات** » .

المحتويات

- كلمة رئيس مجلس الادارة : 7
- المساهمة الحوارية بإيجاز: 8
- المحور الأول : الإصلاح الاقتصادي والمالي 9
- المحور الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص 18
- المحور الثالث: الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومه القيم. 25
- المحور الرابع : التعليم وتحديات سوق العمل..... 31
- المحاور بالتفصيل والاسهاب 40

كلمة رئيس مجلس الادارة

عبدالله يوسف الرضوان

انطلاقاً من مفهوم الشراكة المتبادلة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني اقامت رابطة الاجتماعيين الكويتية ورشة عمل بعنوان « **رؤية الكويت بين المحددات والاستحقاقات** » خلال الفترة 3 و 4 ديسمبر 2018، وهي رؤية تعبر عن الطموحات الوطنية وتحقيق الدور الريادي الاقليمي والدولي ، والسعي للنهوض بتنمية حقيقية ووحدة وطنية تجمع القدرات والتوجهات نحو غاية سامية هي بناء وطن قوي ينعم في ظله كل مواطن بالعيش الكريم والشعور بالأمن والأمان.. لقد آن الأوان لأن نعقد العزم ونصدق النوايا من أجل غد مشرق واعد ، ومستقبل زاهر يستند إلى واقع يقوم على العمل الجاد والتفكير العلمي وهما من دعائم تقدم ورقي الأوطان، وذلك من خلال دعم برامج الخطط التنموية الشاملة المستقبلية المنبثقة عن رؤية دولة الكويت 2035 واستشراف المستقبل لتحقيق الأهداف المرجوة منها في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، من أجل أن تصبح الكويت مركز اشعاع فكري وثقافي وإعلامي ، والعمل بفكر علمي وعملي للوصول إلى توازن في التركيبة السكانية وقوة العمل على نحو يعالج الخلل الحالي ، وذلك من خلال تنمية فعالة لقوة العمل الوطنية ، وإعدادها تنموياً للمساهمة الفعالة المثمرة في القطاعين الخاص والعام والمشروعات المستقبلية .

وهناك الكثير من القضايا الحيوية التي يصعب حصرها والتي يدركها أهل الاختصاص والتي تحتاج الى العمل الجاد والصادق لتحقيق هذه الرؤية .

وختاما نسأل الله العلي القدير أن يحفظ دولة الكويت تحت ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما .

المساهمات العلمية والحوارية بايجاز

نظمت رابطة الاجتماعيين الكويتية بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغرفة تجارة وصناعة الكويت ورشة عمل تحت عنوان رؤية الكويت 2035 بين المحددات والاستحقاقات وذلك خلال الفترة 4-3 ديسمبر (كانون الأول) من عام 2018، وقد عقدت الورشة على مدار 4 جلسات خلال يومين تناولت المحاور الآتية:

- الإصلاح الاقتصادي والمالي .
- تعزيز دور القطاع الخاص .
- الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومه القيم .
- التعليم وتحديات سوق العمل .

المحور الأول : الاصلاح الاقتصادي والمالي

وقد طرح الدكتور عباس المجرن أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت ورقة بحثية بشأن الإصلاح الاقتصادي والمالي ، تطرق فيها لمعضلة الإصلاح الاقتصادي ، وكذلك إصلاح السياسات المالية في الكويت في ظل معطيات اقتصادية دولية تحتم إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي وترشيد الإنفاق وتنويع قاعدة الإيرادات ، وكذلك تنويع الأنشطة الاقتصادية في البلاد .. وقد تساءل الدكتور عباس المجرن في بداية أطروحته ما إذا كنا بحاجة إلي إصلاح اقتصادي ، وهل نحن بحاجة إلي إنجاز إصلاحات مالية ، بطبيعة الحال أجاب الدكتور عباس المجرن بأن هناك أهمية للإصلاح الاقتصادي والإصلاحات المالية ، في الوقت الذي تواجه البلاد تحديات غير مسبوقة في سوق النفط ، وما تمر به اقتصاديات الطاقة من تحويلات.

أكدت ورقة البحث بأن هناك أكثر من مسار للإصلاح . وفيما يتعلق بالإصلاح الإصلاح الاقتصادي يجب أن نعي أن الدولة تعتمد على دخلها المتأتي من مبيعات النفط الخام ، كما أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تظل مرتفعة وتمثل مالا يقل عن 60 في المئة من هذا الناتج . كذلك أشار الدكتور عباس المجرن بأنه لا يجب أن نعتبر بأن الكويت بلد منتج للنفط فهي بلد مستخرج للنفط ، وثمة فرق بين الإنتاج والاستخراج . استخراج النفط يعني تصفية لأصل من أصول الموارد الطبيعية وبيع جزء من رأس المالي الطبيعي دون تعويض ، حيث لا يمكن تعويضه على المدى المنظور . كما أن النفط هو سلعة ناضبة . لكن هذا النضوب الطبيعي يقابله النضوب الاقتصادي ، وهو الأخطر عندما يتناقص الطلب وتتضح بدائل للطاقة أو حتى بدائل النفط الصخري ، كما أن عملية الاستخراج للنفط تواجه صعوبات في بعض الحقول البرية

والبحرية وتتطلب استثمارات هامة وتوفير تقنيات متطورة ، وتواجه بلدان مصدرة للنفط مثل فنزويلا والمكسيك مشكلات في عمليات الاستخراج أو الإنتاج، وهناك بلدان من الدول الأعضاء في الأوبك اضطرت للانسحاب بعد تراجع مستويات الإنتاج لديها ومنها إندونيسيا ، وتواجه الجزائر وهي من الدول الأعضاء في الأوبك مشكلات مهمة في استخراج النفط.

أهم من ذلك أن الطلب على النفط يواجه متغيرات وتحديات هيكلية . وكما هو معلوم أن قطاع المواصلات يمثل ما يقارب 65 في المئة من الطلب ، وإذا أضفنا المواصلات البرية والبحرية والجوية فإن ذلك الطلب سوف يصل إلى 72 في المئة من إجمالي الطلب ، أما النسبة المتبقية من الطلب فهي تتحدد بالطلب من قطاع الصناعات التحويلة وإنتاج الكهرباء وغير ذلك من استخدامات حيوية.

الآن بدأت البلدان المستهلكة تهتم كثيراً بقضايا البيئة والطاقات الصديقة للبيئة والتقليل من استخدام النفط ، وقبل ذلك الفحم ، المصدرين للغازات الملوثة ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون ، في الوقت الذي بدأت عمليات إنتاج السيارات الكهربائية بالتسارع ، وهناك بلدان وضعت مواعيد زمنية للاستغناء عن السيارات التي تعتمد على البنزين أو الديزل .. يتحدث عدد من المسؤولين في البلدان المستهلكة وكذلك رجال الأعمال عن إمكانيات للتوقف عن إنتاج السيارات التي تعتمد على البنزين في موعد لا يتجاوز عام 2025 ، وهناك من يطرح مواعيد أبعد مثل 2030 أو 2040، ومهما يكن من أمر فإن تلك المواعيد كلها ليست بالبعيدة .. يضاف إلى ما سبق ذكره أن استخدام النفط لإنتاج الطاقة الكهربائية قد تراجع بشكل ملحوظ ، ففي الولايات المتحدة التي كانت تعتمد على النفط بنسبة 45 في المئة لإنتاج الطاقة الكهربائية عام 1973 ، قبل الصدمة النفطية الأولى، أصبحت الآن تعتمد عليه بنسبة 1 في المئة فقط

.. وعودة لمسألة السيارة الكهربائية تؤكد البيانات أن الإنتاج لهذا النوع من السيارات أخذ في التسارع ، كما أن الصين أخذت تعمل على إنتاج هذا النوع من السيارات وبشكل كبير .. ويزيد من إمكانيات تسيد السيارة الكهربائية لسوق السيارات في المستقبل التطورات المهمة في إنتاج البطاريات الكهربائية وبتكاليف متهاودة وتعمل هذه البطاريات بعد شحنها لمدة ثلاثة أيام ويمكن استخدامها لمسافة تصل إلى 400 ميل بشحنة واحدة.

تطرق الباحث الأستاذ الدكتور عباس المجرن إلى مسألة التخطيط في الكويت وأكد على أن عملية التخطيط بدأت منذ عام 1967 عندما وضعت أول خطة خمسية منذ ذلك الوقت ولم تنفذ منها سوى خطة واحدة ، ويجري الآن تنفيذ الخطة الحالية التي تستمر حتى عام 2020 ، بيد أن هذه الخطط تعتمد على فرضيات الدخل المتوفر من النفط وهو عامل غير معلوم بشكل دقيق ، وعندما كانت الأسعار مرتفعة بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 174 بليون أو مليار دولار ، إلا أن هذا الناتج تراجع إلى 114 بليون أو مليار في عام 2015 بعد انخفاض أسعار النفط .

الآن يستقر سعر النفط الكويتي حول 58 دولاراً للبرميل ، وغير معلوم اتجاهات الأسعار على المدى المنظور ، حيث هناك عوامل سياسية واقتصادية ومتغيرات مصادر الطاقة والابتكار والتطور التكنولوجي والتحول المتسارع نحو اقتصاد الخدمات ، بما يؤكد بأن النفط يواجه تحديات عظيمة في المستقبل .. هذه التحديات تمثل معضلات حقيقية لنا في الكويت ربما أكثر من بلدان مصدرة أخرى ومنها بلدان خليجية عملت على تخفيض اعتمادها على النفط نسبياً. النفط يساهم بين 50 إلى 60 في المئة من الناتج المحلى الإجمالي ويشكل 90 في المئة من إيرادات الخزينة العامة وما يقارب 90 في المئة من قيمة الصادرات الوطنية .

رؤية الكويت 2035 هل تمثل مواجهتنا لهذه التحديات أو المعضلات ؟ وضعت هذه الرؤية في عام 2007 أو 2008 ، لكن لم نرَ أي تحولات في بنية الاقتصاد الوطني أو في السياسات المالية حتي الآن. لدينا إشكالية العقد الاجتماعي والتحملات في دولة الرعاية واستحقاقات المواطنة ، هذه العوامل تعطل من إنجاز أي رؤية مستقبلية عقلانية وأي عملية إصلاح بنيوية ، المواطن يشعر بأن له الحق في ثروة البلاد الموجودة في باطن الأرض ويجب أن يكون نصيبه محفوظاً ، هو لديه استحقاقات مشروعة مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى وهو بذلك ينيب الدولة لإدارتها. هل هناك إدارة جيدة لهذه الخدمات المستحقة وما هو تكاليفها ؟ تؤكد الدراسات والإحصاءات بأن الكويت تظل دولة يصعب الإصلاح فيها، ولو قورنت الكويت بدول خليجية أخرى فإننا سنجدها ما زالت متدنية التنويع للقاعدة الاقتصادية ..لا تزال الإدارة الحكومية غير ذات فعالية وتتفاقم مشكلات البيروقراطية وتعطيل الأعمال والأنشطة. يضاف إلى ما سبق ذكره لم تتمكن الكويت من تطوير النظام التعليمي بما يعزز من التنمية البشرية ويخلق رأس مال بشري مرتفع الكفاءة ومبدعاً. أعمال تطوير البنية التحتية والتي رصدت أموالاً طائلة في الخطتين السابقتين ، يتم تنفيذها ولكن هناك تعطيلات إدارية وتنفيذية .

الأنشطة الأساسية والتي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي تعتمد على الإنفاق العام الجاري ودور الرأسمال بامتياز ، ولا يمكن لها أن تحقق العائد أو القيمة المضافة دون ذلك الإنفاق السخي . هناك إنفاق استهلاكي حكومي واسع يمثل 26 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك الاستهلاك الشخصي والعائلي والخاص ويمثل 45 في المئة ، وهو يعتمد على الإنفاق الحكومي إلى حد كبير .. الاستثمار بشقية العام والخاص يمثل 25 في

المئة من الناتج المحلى الإجمالي ، في حين صافي الصادرات بعد طرح الواردات لا يزيد عن 2 في المئة.

الإشكالية الهيكلية الهامة تتمثل بتشوهات سوق العمل حيث يمثل الكويتيون نسبة متواضعة من إجمالي قوة العمل ، كما أن هؤلاء الكويتيين يتكدسون في الدوائر والمؤسسات الحكومية في حين يعتمد القطاع الخاص على العمالة الوافدة بشكل أساسي وكبير .. تتشكل العمالة الوافدة بشكل واسع من العمالة المتدنية التدريب والتعليم وانخفاض المهنية ، ولا بد أن نذكر بأن 650 ألفاً من هذه العمالة يتمثل بعمالة منزلية .. يشار إلي أن العمالة الوافدة بنسبة عالية تقارب 75 في المئة هي عمالة متدنية التعليم .. الآن هناك الآلاف من الكويتيين يتدفقون إلى سواق العمل بعد إتمام دراساتهم العالية الجامعية وغيرها ، وقد لا يقل عدد من يتدفق إلي سوق العمل منهم عن عشرين ألفاً سنوياً في السنوات القليلة القادمة. وعندما تقوم الدولة بتوظيف غالبية هؤلاء ، هل يمكن أن توفر الرواتب والأجور المستحقة لهم خلال السنوات القادمة في ظل التراجع المحتمل في أسعار النفط ؟ ربما قامت الدولة بابتداع آليات لتشجيع الكويتيين للعمل في القطاع الخاص مثل مخصصات دعم العمالة ، لكن يبدو أن هذه الآليات لم تأت بثمارها ومازال القطاع الخاص عاجزاً عن توفير الوظائف الحقيقية الملائمة للكويتيين ، كما أن النظام التعليمي ما زال غير مؤهل لتوفير مخرجات تتوافق مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص .

ميزانية الدولة في العام المالي 2013/2014 بلغت 22 بليون أو مليار دينار كويتي، انخفضت إلى 19 بليون أو مليار دينار كويتي في العام المالي 2017/2018 ، لكن مخصصات الرواتب والأجور في الباب الأول والباب الخامس تصل إلي 11 بليون مليار دينار، إذا أضفنا لذلك الدعومات

والمصاريف الاستهلاكية، فأن هذه المخصصات الجارية تزيد عن 70 في المئة من الإنفاق العام . هناك أهمية لترشيد الدعم حيث يوجد 14 بنداً من الدعومات ، هذا في الوقت الذي لا تزال إيرادات النفط تمثل 90 في المئة من إيرادات الخزينة العامة وهناك 10 في المئة من الإيرادات الأخرى كما تبين بيانات الميزانية المنتهية في 31 مارس 2018، وهنا يجب الانتباه بأن الكويت تعتبر من البلدان التي ترتفع فيها تحويلات العمالة الوافدة وهي في الترتيب السابع بين هذه البلدان ، حيث تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى ، هذا بالإضافة إلى تحويلات المواطنين لاقتناء العقار في الخارج ، أو الصرف على السياحة ، أو دفع تكاليف علاج المواطنين في الخارج ، أو دفع تكاليف المبتعثين للدراسة خارج البلاد، ناهيك عن القروض الميسرة والمعونات التي تقدمها الكويت للعديد من البلدان النامية

الكويت تمكنت ومنذ عام 1953 من تطوير صندوق سيادي ووظفت الأموال في أدوات مالية مسعرة واستثمارات مباشرة في بلدان صناعية ونامية عديدة ، ويقدر حجم هذا الصندوق في الوقت الراهن بموجب البيانات المعلنة بـ 524 بليون دولار .. نأمل أن لا نضطر إلى تسييل أصول صندوق الأجيال القادمة بعد أن جرى خلال السنوات الماضية تسييل أصول من الاحتياطي العام ، بالإضافة إلى ذلك بدأت الكويت بطرح سندات دين عام محلية ودولية لمواجهة تمويل عجز الميزانية بعد تراجع إيرادات النفط.

بعد أن أنهى الدكتور عباس المجرن مداخلته طرح الحاضرون العديد من التساؤلات الهامة . طرح أحد الحاضرين مسألة عدم تطبيق قانون التخصيص رقم 37 لسنة 2010 ، وتعطيل عمليات تحويل الأنشطة الأساسية إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص . أشار آخر إلى تواجد عمالة كبيرة ذكورية في غالبيتها ، بما يعني أن أفراد هذه العمالة يحولون مبالغ

كبيرة إلي أسرهم في بلدانهم ، وكذلك يتدنى استهلاكهم الخاص المحلي ، سواء الإيجار للشقق أو الإنفاق السلعي.

أحد الحاضرين أثار مسألة هامة وهي أن الخطة الخمسية الأولى التي اعتمدت عام 1967 حددت هدفاً لتخفيض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 61 في المئة ، آنذاك، إلي 30 في المئة في نهاية تلك الخطة أي في عام 1972، لكن حتى يومنا هذا لم يتغير شيء.. أشار المتداخل إلي أن الكويتيين قبل تصدير النفط في عام 1946 اعتمدوا على سواعدهم في الغوص والسفر وإدارة الأعمال وإنجاز المهن والحرف ، لذلك فإن الحكومة لن تتمكن من تحويل الكويت إلي مركز مالي وتجاري دون تعزيز دور القطاع الخاص لتولي هذه المهام الحيوية.

أثيرت مسألة الإبداع والابتكار، وهناك 425 براءة اختراع في الكويت يمكن الاستفادة منها وتطويرها لخدمة عملية تنويع القاعدة الاقتصادية .

أشار متداخل بأن رؤية الكويت لم يتم إقرارها حتى الآن ، ثم ماهي أوجه التشابه بينها وبين العقد الاجتماعي الصادر عن جامعة الدولة العربية ؟ آخر أشار إلي أن البلاد لم تتمكن من تطبيق الخطط الخمسية في الماضي فكيف يمكن أن نتوقع إنجاز رؤية 2035 ؟

أوضح العديد من الحاضرين أهمية بناء منظومة قيم جديدة لتتوافق مع متطلبات رؤية 2035 . نحن نتحدث عن الإصلاح والتنمية منذ عقود طويلة ولم نتمكن من التحرر من هيمنة النفط والإنفاق العام . لابد من توفير الإرادة السياسية والقيم الاجتماعية الملائمة.

بعد ذلك تناول الدكتور عباس المجرن الطروحات والأسئلة وأشار بأن الكويت فقدت حتى الآن 40 في المئة من الوقت المحدد لتنفيذ رؤية 2035 ويحاول المجلس الأعلى للتخطيط اعتمادا على البيئة المؤسسية أن يضع الآليات اللازمة لتنفيذ أهداف الرؤية .. نحن بحاجة إلى تطوير العقول وشحن الأذهان وتعديل القوانين والأنظمة بما يمكن من إنجاز التنمية المنشودة .. المخطط الهيكلي الذي وضع في خمسينيات القرن الماضي كان عملاً إبداعياً تم إنجازه بشكل معقول. يمكن أن نعتمد على موقعنا في مجلس التعاون الخليجي لتحقيق العديد من أهداف الرؤية ، لكن ماتزال هناك عراقيل تواجه الاتفاقات التي وضعت لتطوير مجلس التعاون الخليجي كسوق مشتركة وبناء اقتصادي متكامل.

يجب أن نقر بأن تزايد أعداد المواطنين والسكان بشكل عام قد زاد من الأعباء على الدولة وربما عطل من الإصلاح والتعديل في الهيكل الاقتصادي .. يضاف إلي ذلك أن ارتفاع أسعار النفط بعد الصدمة النفطية الأولى قد ساهم في تراخي الدولة وتعطيل حماسها للإصلاح. و يحدث أن يتحمس المسؤولون للإصلاح عند تراجع أسعار النفط ولكنهم ينسون الإصلاح عند ارتفاعها . كما أن السلطة التشريعية قد عملت على تعطيل الإصلاح من خلال القوانين والتشريعات والطلبات الشعبوية المستمرة والمكلفة .السلطة التنفيذية تريد شراء ودّ أعضاء مجلس الأمة والمواطنين ، ولذلك لا تقوم بأداء واجباتها بشكل جاد في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي.

لن تتمكن الدولة من القيام بدور فعال وكَفُوء في إدارة الأنشطة الاقتصادية . هناك أهمية كما طرح عدد من المتداخلين لتنمية الرأسمال البشري ، وإصلاح بنية التعليم والتدريب المهني ، وتشجيع الابتكار والإبداع والانتقال إلي ما يطلق علية اقتصاد المعرفة.

قد يكون لوجود الرؤية 2035 دور في إيجاد الضوء في نهاية النفق حيث إن الخطط السابقة قد تمت دون توفر رؤية استراتيجية . الآن هناك أهداف واضحة لتحويل الكويت إلي مركز مالي وتجاري ، وبالرغم من العقبات نأمل أن تتمكن الإدارة السياسية وتوجيهات سمو أمير البلاد حفظه الله ، من دفع السلطات المختلفة إلى التعامل بجدية لإنجاز الأهداف السامية للرؤية ، والرؤية بدورها تسعى أيضاً إلى تعزيز جاذبية الكويت للمستثمر وتطوير القدرات التنافسية للبلاد.

المحور الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص

قدمت الأستاذة فدوى درويش الورقة التي أعدها الدكتور رمضان الشراح الأمين العام لاتحاد شركات الاستثمار في الكويت ، حيث بينت بأن الكويت عندما أعلنت رؤيتها للعام 2035 بهدف التحول إلى مركز مالي وتجاري ، وتخفيض اعتمادها على إيرادات النفط تدريجياً ، يتعين عليها أن توفر البنية المؤسسية الملائمة التي تحقق أهداف تلك الرؤية . كيف يمكن أن تكون الكويت ضمن قائمة 35 دولة في العالم بموجب معايير ومؤشرات التنافسية؟ هناك تحديات اقتصادية تحول دون بلوغ تلك الأهداف . لابد من الإقرار بأن عدداً من الإصلاحات الاقتصادية قد تم إنجازها بما يرفع من درجة التفاؤل . هذه الإصلاحات قد تؤدي إلى خلق بيئة استثمار جاذبة يمكن اعتبار ترقية سوق الكويت للأوراق المالية ، البورصة الكويتية إلى وضع الأسواق الثانوية في المؤشر العالمي . فوتسي، ومؤشر MSC للأسواق الناشئة من عوامل التفاؤل المهمة .. معلوم أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على إيرادات تصدير النفط وقد شكلت مساهمة قطاع النفط 55 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، وتشمل هذه المساهمة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط ، بيد أن مساهمة النفط تمثل 94 في المئة من مساهمة قطاع النفط الإجمالية ، حيث بلغ الناتج المحلي والإجمالي 36 بليون دينار في نهاية عام 2017 بالأسعار الجارية و 39 بليون دينار بالأسعار الثابتة ، وبذلك فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 8.539 دينار، لكن خلال السنوات الأخيرة بدأت ميزانية الدولة تعاني من العجوزات ، حيث بلغ العجز في ميزانية 2017/2016 ما يقارب 4.6 بليون دينار بموجب بيانات بنك الكويت المركزي .

هل يمكن التعويل على رؤية 2035 ومن خلال الخطط الإنمائية المعتمدة والقادمة من تجاوز الاختلالات الهيكلية ، وهي هيمنة القطاع النفطي ، وضعف دور القطاع الخاص ، وتدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وضعف البنية التحتية ، وعدم توافق المخطط الهيكلي مع الخطط الإنمائية ، فقد طرح موضوع تطوير المنطقة الشمالية من البلاد لتكون قاعدة للمركز التجاري للدولة ، و كذلك تطوير مؤسسات وأسواق المال ، وزيادة المنافسة ، وتعزيز دور شركات الوساطة ، والترخيص لشركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية للعمل في الكويت . وكذلك الاهتمام بالمشاريع الاستراتيجية ، وتفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من خلق فرص العمل ، ويمكن أيضاً تطوير الأعمال الجديدة .. هذه الأعمال تتطلب إصلاح التشريعات والأنظمة الحاكمة للعمل الاقتصادي ، بما يعزز الحقوق والمسؤوليات التي يستلزمها تعزيز دور القطاع الخاص . كما أن تفعيل الشفافية في الحياة الاقتصادية يظل أمراً أساسياً لزيادة جرعة الثقة بين رجال الأعمال وشركات الاستثمار، المحلية والأجنبية.

لعل أهم ما سبق ذكره يتطلب أن نتذكر بأن النظام التعليمي يمثل أهمية في أي نظام اقتصادي وفي أي بلاد تريد الانتقال إلى مراحل متطورة في أوضاعها الاقتصادية .. النظام التعليمي في الكويت يستحق الانتباه والعمل على الارتقاء بجودته وتمكينه من رفع مستوى المهنية بين مخرجاته وبما يتوافق مع احتياجات سوق عمل الذي يعتمد على دور متعاظم للقطاع الخاص ، ويضاف إلى ذلك ضرورة تحسين أنظمة الرعاية الصحية ومواجهة الأمراض المزمنة وتلك الناتجة عن معطيات الحياة العصرية.

تظل مسألة الخصخصة من المهام الرئيسة التي يجب أن تتسارع بعد إقرار القانون 37 / لسنة / 2010 ومعالجة الثغرات في القانون وبها يؤدي إلى توزيع المسؤوليات بشكل كفوء بين القطاعين العام والخاص . يضاف إلى ذلك هناك أحاديث عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP والتي يجب أن تتحقق دون تعطيل ، خصوصاً في المشاريع الكبرى Mega projects ، وهنا لابد أن نؤكد على اهمية تطوير آليات وأدوات التمويل من خلال النظام المصرفي الطبيعي .

دور الدولة في الحياة الاقتصادية لابد أن يتحول من دور المالك والمدير إلى دور المشرع والرقيب على تطبيق القوانين التي تؤكد على ضرورة المنافسة داخل كل قطاع ، وتعزيز الشفافية وحقوق أطراف المعادلة الاقتصادية من رجال أعمال وفئات عاملة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أهمية تحفيز القطاع الخاص لتوظيف العمالة من قبل مؤسسات القطاع الخاص.. لابد من الإشارة بأن الميزات والامتيازات التي توفرت لدى القطاع العام بعد عام 2008 عطلت من قدرات القطاع الخاص من المنافسة في جذب العمالة الوطنية أو حتى الاحتفاظ بأولئك العاملين في مؤسساته. هكذا أصبح القطاع الخاص طارداً للعمالة الوطنية.. نعود لمسألة التعليم ونشير إلى أن الإنفاق على التعليم في الكويت يعتبر مرتفعاً ومكلفاً ، لكن مخرجات التعليم لا تزال دون مستوى الجودة المناسبة والمطلوبة من القطاع الخاص.

تظل هناك أهمية لتغير منظومة القيم الحاكمة للتعليم حيث يتعين تطوير التعليم المهني والتعليم العالي بموجب احتياجات سوق العمل الحقيقية.

بعد ذلك أشارت الأستاذة فدوى درويش إلى مسائل الإدارة الحكومية وتعاملها مع المشاريع الحيوية ، من خلال دراسات مهمة قد أنجزت ودفعت أموال باهظة مقابل تلك الدراسات دون أن يتم تطبيقها أو الأخذ بتوصياتها . الدراسات المتعلقة بتطوير الجزر مثل فيلكا وبوبيان لم يتم الأخذ بها نظراً لتعطيل القرار الحكومي . يضاف إلى ما سبق ذكره هناك أحاديث متواترة عن الفساد الإداري والسياسي في البلاد يجب أن تؤخذ بشكل جاد . ولكي تتمكن البلاد من كسب ثقة المستثمرين لابد من مواجهة أعمال الفساد وتفعيل القوانين المناهضة لها .

وبعد أن انتهت الأستاذة فدوى درويش من تقديم الورقة التي أعدها الدكتور رمضان الشراح أفسح المجال أمام الحاضرين لطرح الأسئلة والمداخلات ذات الصلة:

أشار أحد المتداخلين إلى أن الدراسات تشير إلى أن الكويت ستشهد خلال السنوات القادمة تدفق ما بين 15 إلى 20 ألفاً من الكويتيين إلى سوق العمل سواء من خريجي جامعة الكويت، أو الجامعات الأخرى المحلية والخارجية، أو من التعليم التطبيقي وغيرهم هل يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في خلق فرص عمل لهم ؟ كان الجواب : لا يمكن التعويل على القطاع الخاص في ظل أوضاعه الراهنة في خلق فرص العمل للعمالة الوطنية ، فشركات القطاع الخاص تواجه مشكلات عميقة ، وهناك الكثير من الشركات التي لا تمثل أي أهمية في الحياة الاقتصادية ومن بينها شركات عديدة في قطاع شركات الاستثمار المالي.

أشار أحد الحاضرين إلى معضلة منظومة القيم التي تتحكم بأغلبية أعضاء مجلس الأمة ، وهي منظومة معادية لمجتمع الأعمال والقطاع الخاص ولا يمكن أن نتوقع أن تؤدي إلى تحفيز هؤلاء الأعضاء لتطوير القوانين والأنظمة المشجعة على الاستثمار الخاص ، وذلك يتناقض مع متطلبات القطاع الخاص ، ولا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أهداف رؤية 2035.

أحد الحاضرين أكد أن القطاع العام يحتكر معظم الأنشطة الاقتصادية ، والدولة تملك 94 في المئة من أراضي البلاد ، وهذا لم يحدث في أي بلد في العالم حتى في الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين ، حيث لم تتجاوز ملكية الدولة للأراضي عن 63 في المئة ، فمن يريد أن يبني مصنعاً ومن يريد أن يزرع يحتاج إلى مساحة من الأرض والأراضي محتكرة من قبل الدولة ، والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والكهرباء والماء تضطلع بمسؤوليتها الحكومة، ومجلس الأمة وضع القانون 37/2010 على الرف ولم يطبق حتى الآن. أكد أحد الحاضرين بأن الكويت مازالت رائدة في الحياة الثقافية في منطقة الخليج العربي وكذلك في الدول العربية ، وأن الكويت دولة مؤسسات ولديها من القوانين الحاكمة والمنظمة ما يكفي ، وأن ما يتطلبه الأمر هو تطبيق القانون. ومتداخل آخر أوضح بأن هناك أمثلة لعدم تطبيق القانون حيث يتلاعب المقاولون كما حدث في مصفاة الشعيبة ، وتقليص عدد العاملين من المواطنين في المشاريع الحيوية ، وأكد على أهمية تطوير التعليم المهني وبين أنه يملك شركة شحن ولا يجد كويتيين مؤهلين للعمل في قطاع الشحن ، وأكد متداخل آخر على أهمية قيام شركات القطاع الخاص بإفساح المجال أمام توظيف الكويتيين.

بعد ذلك تصدت الأستاذة فدوى درويش للمداخلات والأسئلة وأوضحت الآتي :-

لابد من الإقرار بأن التحديات أمام القطاعات الاقتصادية متباينة . ما هو مطلوب هو توفير بيئة تشريعية مواتية ، يجب أن نبين بأن هذه البيئة التشريعية الراهنة دفعت العديد من رجال الأعمال الكويتيين للبحث عن فرص أعمال في البحرين ودولة الإمارات وقاموا بتأسيس العديد من الشركات هناك . أشارت الأستاذة فدوى إلى أن الشركات الكويتية التي واجهت مشكلات في السنوات الأخيرة لم تجد دعماً من الدولة على عكس ما قامت به الدولة في عام 1982 بعد أزمة المناخ حيث دعمت وتعاملت مع مديونية الشركات بكل أريحية آنذاك . لقد دفع اتحاد شركات الاستثمار إلى قيام هيئة أسواق المال لتنظيم والإشراف على أعمال مؤسسات القطاع المالي والاستثماري ومراقبة أسواق المال . بيد أن القانون الذي اعتمد لم يأخذ بنظر الاعتبار وجهه نظر اتحاد شركات الاستثمار أو شركات الوساطة المالية ، كما أكدت الأستاذة فدوى درويش إلى أن العمالة الوطنية تسربت من الشركات الخاصة إلى مؤسسات ودوائر الحكومة خلال السنوات الماضية .

من جانب أخر أكدت فدوى درويش إلى أن العوامل السياسية مازالت تهيمن على الحياة الاقتصادية ، ولذلك فأن أي مستثمر أجنبي يقدم إلى البلاد لابد أن يواجه عثرات أساسية لإنجاز أعمال مشروعة . لا يمكن أن نتوقع أن المستثمرين الأجانب يقدمون بأموالهم إلى البلاد لتحقيق خسائر، بل هم قدموا وفي أذهانهم تحقيق نتائج جيدة من استثماراتهم في البلاد . كذلك يجب العمل على محاربة الفساد ومحاسبة المتجاوزين . أما ما يتعلق بالأراضي فلا بد من تحرير هذه الأراضي من سيطرة الدولة و وزارة الدفاع و مؤسسة البترول من خلال أنظمة وقوانين واضحة بما يمكن القطاع الخاص من الحصول على مساحات كافية لإقامة المشاريع المتنوعة .

لابد أن نذكر عدداً من الأمور الإيجابية حيث تمكن الشباب من أخذ مبادرات أعمال وتطوير مثل شركات الخدمات كاردج وطلبات بما عزز من تطوير قطاع الخدمات بشكل يتوافق مع الأوضاع المعاصرة .

اتحاد شركات الاستثمار أقام مركزاً لتدريب الشباب الكويتي على أعمال القطاع المالي والاستثماري بموجب المعايير الفنية الحديثة وبالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة . يجب أن نعي بأن قطاع التعليم والتدريب يفترض أن يواكب متطلبات السوق ويحسن من البرامج والآليات ويبرهن على استيعاب المتغيرات التقنية في وسائط التعليم كما يحدث في البلدان المتقدمة .

الأمر الأخير هو أهمية معالجة منظومة القيم لدى العاملين الكويتيين ، وتعزيز الاهتمام بالإنتاجية ، واحترام تقاليد الاجتهاد والالتزام والعطاء.

المحور الثالث : الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومة القيم

طرح الدكتور محمد الرميحي أستاذ علم اجتماع بجامعة الكويت مسألة الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومة القيم وأشار في بداية حديثه بأن الإنسان عندما يفكر بغده فإنه يكون قد خرج من جنة عدن إلى وادي الهموم . أكد بأن المجتمع الكويتي مازال عصيا على مشكلاته . لقد تحول المجتمع الكويتي خلال 75 سنة من مجتمع صغير شبه راكد إلى مجتمع حيوي ، وتمكن من ولوج ساحات الاقتصاد العالمي ، غير أن إنتاج أو استخراج النفط بدل من القيم والسلوك ، وبات لدينا مجتمع متعدد الرأي والثقافة. كما أن السلوك العام لم يعد معتمدا على مصدر واحد نظرا لطبيعة التركيبة السكانية التي تحققت بعد اكتشاف واستخراج النفط وتصديره . هذا المجتمع السكاني يتشكل من كويتيين وعرب آخرين وغير عرب وبدون جنسية ، وأن النشاط الاقتصادي يعتمد على عمالة وافدة كبيرة .. الكويتيون يمثلون 30 في المئة من إجمالي السكان ، وغير الكويتيين يشكلون 70 في المئة من السكان . هناك إقبال على التعليم بدليل انتشار المدارس الخاصة والجامعات الخاصة ، مكن اعتماد الدستور في عام 1962 من قيام نظام دستوري يعتمد على انتخابات لمجلس الأمة . انتهت منظومة الفريج وتحولت الأسر الممتدة إلى أسر نووية ، لكن مازال أمام البلاد شوط طويل لبناء مجتمع متكامل موحد الهوية يعتمد على تعليم نوعي يعزز بناء مؤسسات حديثة قابلة للديمومة ، ومن المؤسف ليس هناك من رؤية واضحة للتنمية وخصوصاً التنمية البشرية .

يضاف إلى ما سبق ذكره إن استخدام الموارد مازال غير حصيف و من

الأمثلة ما ينفق على العلاج في الخارج وارتفاع تكاليفه بنسب قياسية ما يؤدي إلى هدر في الموارد المالية .

وفي الوقت ذاته يتم التقييد على البحث العلمي ، حيث لا تزال نسبة ما ينفق في حدود 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وربما أقل من ذلك . إذا إريد للرؤية أن تتحقق فلابد من ضبط إنفاق الموارد المالية وتوجيهها عبر القنوات الصحيحة والمناسبة. أما الثقافة في البلاد فما زالت تخضع لعراقيل غير منطقية بشكل لا يتوافق مع معطيات العصر. وقد لمحنا ذلك في معرض الكتاب الأخير حيث منعت أفضل الكتب المؤلفة من أفضل الكتاب في العالم من العرض ، ما أدى إلى قيام أحد الفنانين ببناء مقبرة الكتاب بالقرب من المعرض للفت الانتباه إلى خطر القرارات التي صدرت عن الرقابة. ربما يمكننا أن نزعم بأن هناك عدم توافق بين الأهداف الثقافية والآليات المستخدمة .

المرأة قضية هامة في المجتمع الكويتي منذ زمن طويل ومن المؤسف أن النظرة إلى المرأة مازالت خاضعة للفكر المحافظ. البلاد تتوزع بين اتجاهات متعددة حيث نجد أن أصحاب الفكر المحافظ يتصارعون مع أصحاب الفكر المتحرر، في الوقت الذي تعجز فيه السلطة السياسية من حسم الأمور .كما هو معلوم أن دور المرأة في التنمية في بلد مثل الكويت يجب أن يكون محورياً في هذه المرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن من الآفات الاجتماعية في البلاد تلك المتعلقة بتعيين الموظفين في مختلف المستويات ، بناء على رغبات سياسية دون اعتبار للكفاءة والقدرات المهنية . وهو أمر يعطل العطاء و الإنتاجية في مختلف المرافق .. أوجد النظام السياسي الراهن إمكانيات لقيام أعضاء في مجلس الأمه بإلزام الوزرات والمسؤولين بتعيين من يريدون دون معارضات تذكر .

أما مسألة تراجع دور النفط في الاقتصاد العالمي وتدني الأسعار من ثم انخفاض الإيرادات فيبدو أن هناك حالاً من عدم التصديق بين المواطنين ، ولذلك فإن كل واحد منهم يتوقع استمرار الإنفاق العام بوتيرته المعتادة دون ترشيد .

لا يبدو أن منظومه القيم ستمكن من إحداث متغيرات هيكلية في الواقع الاقتصادي ، وليس من المتوقع أن تحدث عملية إصلاح بنيوية في النظام التعليمي الذي يعتمد على الخرافة والاتكالية وتطويع المناهج للأهداف التي يتبناها المحافظون والمعادون للثقافة الإنسانية المعاصرة .. الأموال التي تنفق على التعليم أموال كبيرة وهامة بموجب المقاييس الدولية ولكن أكثر من 80 في المئة من تلك الأموال تخصص للرواتب والأجور .

أمر هام يؤسف له هو عدم قدرة السلطة التنفيذية على إنجاز برامج الإصلاح حيث إن معارضة عضو واحد في مجلس الأمة لأي من هذه البرامج يمكن أن يعطل الإصلاح بتراجع السلطة التنفيذية عن القيام بإنجاز البرنامج أو المشروع الإصلاحي. إصلاح المنظومة السياسية يتطلب قيام أحزاب سياسية تطرح برامجها وإصلاح النظام الانتخابي ، وتعزيز دور الناخبين وقدرتهم على محاسبة الأعضاء المنتخبين.

هناك أنظمة متبعة في بلدان ديمقراطية يمكن الاقتداء بها .

بعد انتهاء الدكتور محمد الرميحي من طرح ورقته البحثية جرت مناقشات وطرحت أسئلة هامة . أشار أحد المتداخلين إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت ضعيفة ومهمشة وغير قادرة على التأثير، كما أن القوى السياسية لم تعد ذات فعالية. أما المعارضة في مجلس الأمة فلم تعد كما كانت في الماضي ذات اهتمامات وطنية وعقلانية بل أصبحت ذات

أهداف فئوية ومرتبطة بمنظومة مصالح ضيقة . لم يعد هناك سوى عدد قليل من كتاب في الصحافة الوطنية يطرح القضايا . لذلك فإن القدرة على محاربة الفساد باتت معدومة.

أشار أحد المتداخلين إلى أنه لم يتمكن من التعرف على معالم رؤية 2035 ، وأكد على ما ذكره الدكتور محمد الرميحي من أن تخلف منظومة القيم لن تمكنا من بلوغ الجنة الموعودة . هناك 16 عاماً تفصلنا عن 2035 فهل يمكن لنا أن نتوقع أن نتغير اقتصادياً واجتماعاً وثقافياً خلال هذه الفترة القصيرة؟ وأشار إلى تشككه في إمكانيات تحقيق ذلك.

أشار آخر إلى أن العديد من الدراسات قد أعدت وقدمت إلى المسؤولين ومنذ زمن بعيد لكن تلك الدراسات تؤول إلى الحفظ في الأدراج دون تنفيذ ومتابعة .. يتواتر الحديث عن الفساد وتطبيق القانون على المتجاوزين ولكن لا نرى أي تطبيق.

أشار أحد المتداخلين إلى أن الكويت في عام 2010 عندما أطلقت خطه التنمية كانت تحتل المركز 35 في مؤشر التنافسية ، الآن في عام 2018 تراجعت إلى المركز 53 يضاف إلى أن مختلف المؤشرات ذات الصلة أخذت بالتراجع.

بين مشارك آخر بأنه من خلال عمله لمس أن العديد من الطلبة والشباب يهدفون للحصول على الشهادة للتوظيف من خلال الآليات التقليدية ومنها الواسطة ، في حين هناك آخرون يرنون للتفوق ومن ثم الهجرة إلى خارج البلاد .

وتساءل لماذا لا يوجد بيننا ممثلون للجيل الجديد من الشباب وصغار السن ؟

أشارت سيدة من المتداخلين إلى أن هناك أهمية لوضع خطط تنموية بمعرفة مختلف طوائف وفئات المجتمع من مسؤولين حكوميين ورجال أعمال وممثلين لمنظمات المجتمع المدني . يجب أن تصاغ الخطط بعد مناقشة مختلف هذه الأطراف وليس من قبل الطرف الحكومي فقط . أيضا لابد أن تكون هناك متابعة مستمرة عند البدء بتنفيذ الخطط والتأكد من تحقيق الأهداف من خلال مؤشرات حقيقية.

بين أحد المتداخلين بأن أفراد المجتمع مسؤولون عن الأوضاع المؤسفة التي تعاني منها البلاد حيث يفتقرون للإحساس بالمسؤولية ، وهناك الكثير من الأمثلة التي يمكن أن يوردها المرء . وليس أدل على ذلك ممّا يعاني فيه قطاع التعليم من تجاوزات ومحاولات للغش في الامتحانات ، ورفض المعالجات المستحقة للارتقاء بمخرجات التعليم . يضاف إلى ذلك إقحام الدين في مختلف أنشطة الحياة ومحاولة تحدي الحقائق العلمية المعلومة . هذه أمثلة تدل على أن المجتمع مازال غير قادر على التفاعل مع متطلبات الحياة العصرية .

بين أحد المشاركين أن بناء الإنسان يسبق كل شيء ولابد من الاستفادة من هذه الأوراق لمواجهه معطلات التنمية.

أشار أحد المشاركين إلى أن طبيعة الاقتصاد الريعي لابد وأنها وليدة هذه المنظومة من القيم وهذه السلوكيات الاجتماعية . أما مسألة الفساد فهي ترتبط بفلسفة التنفيع القائمة ، حيث لا يقوم الاقتصاد الوطني على نشاط إنتاجي نوعي بل على الإنفاق العام الذي يريد كل واحد أن يستفيد منه قدر استطاعته . هناك معارضات للإصلاح في كل مجال بما في ذلك مجال التعليم ولابد من توقع ذلك . المطلوب مواجهه تلك المعارضات والحزم في تطبيق الإصلاح .

كما أن المشاريع المربوطة بخطط 2035 يجب أن تركز على التنمية البشرية وخلق الوظائف خارج الحكومة للمواطنين ، ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار بأن المجتمع الكويتي مجتمع شاب تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن الأربعين 84 في المئة من إجمالي الكويتيين.

تحدث بعد ذلك الدكتور محمد الرميحي رداً على الأسئلة والمداخلات ، حيث أشار إلى أن الفساد ليس في الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة وبدون وجه حق ولكن هناك الفساد الذي يعتمد على التوظيف والتعيين بتجاوز المستحقين والمؤهلين . أو ذلك الناتج عن تهديد عضو مجلس الأمة للوزير إذا لم يلبي مطالبه غير المشروعة. ثم هناك التجاوزات في علاج المرضى أوفي السلوكيات المرورية في الشوارع.

رؤية 2035 لم تتم مناقشتها بشكل موضوعي من قبل المختصين ، ولقد كتبت قبل عدة سنوات عن الخطط التنموية في بلدان الخليج وبينت أن معظمها قص ولصق فالهدف يجب أن يكون كيف نتحول من مجتمع ريعي إلى مجمع منتج . الإنتاج لم يعد بإنتاج الماديات مثل السيارات أو الطائرات وغيرها من منتجات ، وإذا استمر التعليم على شاكلته الراهنة فلن يكون لدينا القدرة على الإنتاج الفكري المنشود .

نحن نعلم بأن 55 في المئة من الناتج الإجمالي في العالم العربي يتولد في بلدان الخليج التي لا تحوي سوى 14 في المئة من إجمالي سكان العالم العربي . بالرغم من ذلك لم نتمكن من صناعة مجتمع متحضر حديث . إنتاجنا البحثي مازال متواضعاً.

المحور الرابع : التعليم وتحديات سوق العمل

طرحت الدكتورة موضي الحمود – وزير التربية ووزير التعليم الأسبق ورقتها البحثية حول (التعليم وتحديات سوق العمل) وبدأت بتساؤل ما إذا كانت النظم التعليمية الراهنة يمكن أن تؤهل المخرجات لسوق العمل المستهدف في 2035 وما بعدها؟ أكدت على أن العالم اليوم يمر بمتغيرات متسارعة سواء في أنماط الحياة أو في أسواق العمل . وأشارت بأن العديد من الوظائف سوف تختفي وتظهر وظائف جديدة خلال سنوات قليلة وربما بعد عام 2020. القطاعات الخدمية بشكل خاص ستواجه متغيرات هائلة ومنها القطاع المالي والقطاع التعليمي والقطاع الطبي . لن تكون الكويت بعيدة عن هذه المتغيرات ، حيث إننا ننتمي لهذا العالم وتتأثر حياتنا الاقتصادية بما يجري في الاقتصاد العالمي. الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس اليوم سوف يلتحقون بسوق العمل في عام 2035 ، وكما هو معلوم أن 27 في المئة من الكويتيين تقل أعمارهم عن 15 عاماً إذاً لابد من الانتباه لمتطلبات المستقبل.. تشير الدراسات الموثوقة أنّ 44 في المئة من الوظائف الحالية في سوق العمل سوف تتأثر بالتحولات التكنولوجية المتسارعة ، وسوف يحدث ذلك في الأسواق الناشئة والنامية خصوصا في أسيا . لابد أن نتوقع مثل هذه المتغيرات في سوق العمل الكويتي ، حيث إن تزايد أعداد صغار السن ، وارتفاع مساهمة المرأة في سوق العمل ، وتحسن الأوضاع الصحية ، لابد أن تمثل عناصر هامة في متغيرات سوق العمل. لدينا في الكويت بطالة مقنعة ولكن هناك هامشاً للبطالة السافرة والتي يجب التحوط لها. البطالة المقنعة ناتجة عن التوظيف الهادف لتوفير دخل ثابت للمواطنين حتي لو لم تكن هناك احتياجات وظيفية حقيقية . وهذا يحدث أيضاً في البلدان الخليجية الأخرى وبقية البلدان العربية ، حيث تكمن مشكلة

التوظيف في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل بما يعني ضرورة مراجعة الأنظمة التعليمية ، بيد أن التطورات التقنية والاستخدام الذكي من قبل المؤسسات سوف يدفع إلى الاستغناء عن العديد من الوظائف ، مثل الوظائف التقليدية في المصارف أو دور الرعاية الصحية. لكن حسن الحظ إن أعداد الوظائف الجديدة أو المستجدة ستكون أكبر من أعداد الوظائف الزائلة. ما هو مهم أن الوظائف الجديدة سوف تعتمد على الأهلية المهنية والفنية ، والتمكن من الاستخدام الأمثل للتقنيات الجديدة والمتطورة ، ومن هذه الوظائف الجديدة محللي البيانات وإخصائيين التعليم العالي والمتخصصين بالتجارة الإلكترونية والثقافة المجتمعية والمتخصصين بالتسويق الرقمي . لكن هناك وظائف عديدة سوف يتم الاستغناء عنها ، مثل مدخلي البيانات ، وماسكي الدفاتر المحاسبية ، وعمال الجمعيات والمصانع والأعمال اليدوية البسيطة ، والصرافين في البنوك وشركات الأموال ، ومركبي الأجهزة الإلكترونية ، وربما المحامين.

ماذا عن سوق العمل في الكويت على وجه التحديد ؟

التحدي الأساسي هو تعديل الأوضاع الاقتصادية وتنويع القاعدة الاقتصادية بدلا من الاعتماد الكلي على إيرادات النفط و آليات الإنفاق العام . يضاف إلى ذلك أن العمالة الوطنية متكدسة في القطاع العام والدوائر الحكومية ، في حين يعتمد القطاع الخاص على عمالة وافدة تمثل أكثر من 83 في المئة من قوة العمل في البلاد. تشير وثيقة رؤية 2035 إلى أهمية تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة قوة العمل الوطنية ، الأمر الذي يتطلب رفع إنتاجية الفرد وإنهاء عهد الاتكالية

والمعتمد على إنفاق الدولة ودعوماتها المتنوعة ، والمحددات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة تتمثل بضعف التعليم ومخرجاته ، وتدني مشاركة النساء في سوق العمل ، واستمرار القطاع الخاص بالاستثمار في أنشطة غير منتجة وغير مجدية . إذاً لابد من الاهتمام بالأوضاع التعليمية وإعادة هيكلتها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ومستجداته المتوقعة . هناك متطلبات أساسية منها أهمية تعزيز القدرات المعرفية لدى الطلبة في التعليم الأساسي ورفع القدرات البدنية. فالقدرات المعرفية تؤدي إلى تطوير ملكة الإبداع والتفكير المنطقي والإحساس بالمشكلات وآليات حلها وتعزيز المنطق الجدلي ومنظومه الرياضيات والتأمل . أما القدرات البدنية فتعني البراعة اليدوية والدقة والشعور بالإلهام والتفاعل مع الموسيقي والفنون . أي أن من المهم أن يتخرج الطالب من التعليم الأساسي وهو يملك القدرة على التعبير والتفكير النقدي والاستماع للآخرين و الكتابة بشكل مناسب .

التعليم العالي يجب أن يمكن من تطوير المهارات الوظيفية والتفاعل الاجتماعي والتنسيق مع الآخرين والذكاء العاطفي والتفاوض والإقناع ، وكذلك مهارات الحكم على الأشياء والأشخاص وملكة صنع القرار . ثم هناك معالجة المشكلات وإدارة الموارد والتعامل مع الوظيفة بمهارة ، واكتساب مهارة التفاعل مع التقنيات الحديثة . مازلنا نعاني في الكويت من عدم تحقيق هذه المتطلبات التعليمية لتواضع أوضاعنا التعليمية الأساسية والعالية.

إذاً يجب مراجعة مكونات المناهج في التعليم العام أو التعليم العالي . المهمة الأخرى الأساسية هي تطويع التعليم لمتطلبات سوق العمل . أكدت إحصائيات عام 2016 بأن احتياجات سوق العمل تزيد عن مخرجات العلوم الطبية والطب في حين تزيد مخرجات العلوم الدينية والشريعة عن احتياجات سوق العمل ، وكذلك تزيد مخرجات الآداب عن متطلبات سوق العمل.. كيف يمكن أن نحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري في الوقت الذي يعجز فيه النظام التعليمي عن مواكبة احتياجات سوق العمل ومتغيراته ؟ الرؤية ترتكز على الارتقاء برأس مال الكويت البشري وتعزيز ملكة الإبداع .. فهل نملك الآليات في أنظمتنا التعليمية لبلوغ تلك الأهداف ؟

إصلاح سوق العمل ، إذاً يتطلب إصلاح التعليم واستخدام برامج الارتقاء بالجودة وذلك بموازاة إصلاح سوق العمل . هناك أهمية لرسم خريطة طريق . يضاف إلى ذلك أهمية صياغة معايير وطنية للتعليم ، وكذلك اعتماد آليات لقياس التطور في التعليم وإصلاحات سوق العمل .

واجهت المسؤولين عن التعليم مشكلات الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات ، حيث جاءت النتائج غير مشجعة وكان ترتيب الطلبة الكويتيين الذين تم اختبارهم في هذه المواد العلمية متدنياً وفي قاع الترتيب العالمي . تم إنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم وتم وضع وثيقة المعايير الوطنية . لكن حتى يومنا هذا لم نلاحظ أي متغيرات إيجابية ، كما أن التعليم العالي لا يملك أجهزة لقياس مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومدى مطابقتها للمعايير الدولية المعتمدة . أهمية مثل هذه الوثيقة واضحة وقد تساهم في

معالجة أوضاع التعليم ، لكن هل إصلاح التعليم يتصدر أجندة الحكومة ؟ هناك 750 ألف طالب وطالبة في الكويت تبلغ نسبة من يلتحقون بالتعليم الخاص 49.5 في المئة، النصف تقريباً، يعني ذلك أن المواطنين يرنون إلى تعليم أفضل لأبنائهم وهم يعتقدون بأن التعليم الخاص أفضل من التعليم الحكومي. الإنفاق على التعليم يمثل نسبة هامة من قيمة الميزانية حيث تصل إلى 15 في المئة ، لكن 80 إلى 90 في المئة من هذه المخصصات تذهب للرواتب والأجور ، بيد أن مراكزنا في التعليم تظل متدنية ، حيث حصلنا على الترتيب 104 في التعليم الابتدائي في عام 2018 والمركز 89 في جوده التعليم . ظاهرة مهمة يجب الانتباه لها أن تدوير الوزراء يظل عاليا في الكويت حيث لا يستمر أي وزير للتعليم والتعليم العالي أكثر من سنتين في موقعه.

أما التحفظات على الاستعانة بالبنك الدولي لتطوير التعليم فهي غير مقنعة ولا بد من الاستفادة من الخبرات الدولية من البلدان التي طورت اقتصاداتها اعتمادا على إصلاح أنظمتها التعليمية. سنغافورة التي أصبحت من أهم البلدان المتقدمة بالرغم من أنها كانت بلداً فقيراً متخلفاً عام 1959 . وقد اعتمدت على تطوير أوضاعها من خلال محاربة الفساد وإصلاح التعليم.

وبعد أن أنهت الدكتورة موضي الحمود محاضرتها أفسح المجال أمام التساؤلات والمداخلات.. أشار أحد المشاركين في الورشة بأن التدخلات السياسية تعطل من إصلاح عملية التعليم . ما هو مطلوب تطوير البيئة التعليمية المدرسية وتطوير المناهج وتعديل أنظمة الامتحانات والاختبارات ،

وكذلك إصلاح منظومة القيم لدى الأسر الكويتية بما يعدل من مفاهيم الطلبة ذاتهم، فالقدرة على الاستيعاب متدنية لدى الطلبة حتى بعد المرحلة المتوسطة وقد يمتد هذا القصور حتى المرحلة الجامعية . البنك الدولي استعان بالخبرات الوطنية وعقد برامج تدريبية مكثفة ، وأن أنظمة الاعتماد الأكاديمي ما زالت غير مقنعة حتى الأن.

أشار مشارك آخر إلى أهمية قيام القطاع الخاص بدور في دعم الطلبة ، وذكر أن أحد البنوك في بريطانيا يقوم بتحمل أعباء الدراسة في مستوى الماجستير نظراً لاهتمام البنك بأن يصبح هذا الطالب عميلاً دائماً في المستقبل . الشهادة الجامعية في الكويت لم تعد ذات قيمة علمية بل هي وسيلة للحصول على وظيفة . البنوك لن تقدم مساعدات لطلبة لا يمكن الوثوق بمهنيتهم وقدراتهم.

أشار أحد المتداخلين إلى أن الأموال التي تنفق على التعليم قد لا تكون ذات جدوى ، ونحن ننفق على تعليم الشريعة في الوقت الذي يعلن المسؤولين في الأوقاف عدم القدرة على تكويت وظائفهم نظراً لعدم رغبة الكويتيين من خريجي العلوم الدينية والشريعة على تولي المهام لديهم .

هناك أهمية لتعديل البنية الثقافية التي تحكم التعليم . إذا أردنا أن نصبح دولة سياحية يجب أن نتأكد أن لدينا عمالة وطنية يمكن أن تعمل في مختلف الأعمال الفنية والمطاعم ابتداء من عمال النظافة وخدمات الغرف و المطابخ.

أشارت إحدى المشاركات إلى أن الكويت لديها براءات اختراع يتعين

دعم أصحابها وتمكينهم من تطبيقها . كذلك لابد من تطوير برامج رعاية الطلبة الموهوبين. بيَّن أحد المشاركين بأن هناك مشكلة الدروس الخصوصية والتي يراد منها ضمان النجاح في الامتحانات دون مراعاة الفهم والاستيعاب . ثم هناك أصحاب الشهادات من الجامعات المتواضعة والشهادات المزورة ، بما يعني عدم العدالة مع أصحاب الشهادات الجيدة والذين تخرجوا من جامعات مرموقة.

الكويتيون مازالوا بعيدين عن تعليم المواد العلمية الأساسية ، حيث تشير الإحصاءات إلى وجود 12 معلماً كويتياً فقط في الكيمياء و 9 في الفيزياء مقابل 2431 في التربية البدنية . إذاً لدينا مشكلة إدارة موارد أو كوادر.. تساءل أحد الحاضرين عن دور اللجنة التعليمية في مجلس الأمة وهل هي تشكل عقبة أو تطويراً للتعليم الجيد؟

أشار آخر إلى أهمية عقد ملتقيات تربوية للجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، وعقد لقاءات لتعريف الطلبة بالوظائف المتاحة بعد التخرج ، بما يساهم في تحديد توجهاتهم الدراسية.

بعد ذلك قامت الدكتورة موضي الحمود بالرد على التساؤلات والمداخلات ، وأشارت الى أهمية الإصلاح المؤسسي والذي يتعدى الرغبات الشخصية أو الخاصة . موضحة أنه كانت هناك استراتيجية للإصلاح وقد قمت كوزيرة باعتمادها وإنتاجها وتطبيقها . لكن التطبيق يتطلب الاستقرار، وقد جرت الاستعانة بالبنك الدولي لتطوير الاستراتيجية التعليمية ، بيد أن تغيير الوزراء لم يساعد على ثبات الاستراتيجية. أيضاً هناك

أهمية لإصلاح الإدارات التعليمية والمدرسية والتي يمكن أن تعطل مشاريع الإصلاح المعتمدة من الوزير أو مجلس الوزراء .

من المؤسف أن معالجة الشهادات المضروبة والمزيفة لم يكن بالمستوى اللائق ، حيث يبدو عدم الاهتمام وهناك تهميش للقضية .

ولوج القطاع الخاص في مجال التعليم مازال تجارياً لكنه أهمل أهمية الارتقاء بالجودة. وكما هو معلوم أن القطاع الخاص سوف يستعين بمخرجات التعليم وعليه المساهمة في الارتقاء بجودتهم ومهنيتهم . أيضاً ديوان الخدمة المدنية يجب أن يراعي أهمية التوظيف بشكل ملائم وليس بوضع الخريجين في وظائف كتابية لا تقدم أي قيمة عمل مضافة. التعامل مع الخريجين بمعايير توظيف واحدة غير مقبول ، حيث إن خريجي الجامعات الجيدة يعاملون مثل خريجي الجامعات غير المعترف بها أكاديمياً. الخريجون المتميزون والذين نالوا شهاداتهم من جامعات مرموقة يشعرون بالإحباط. لدينا خريجون يريدون الاستقرار في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون بأنهم لن ينالوا التقدير المناسب في الكويت . كما أن التوظيف حتى في القطاع الخاص مازال خاضعاً لآليات الواسطة والمعرفة الشخصية أو العائلية.

سياسة التعليم أدت إلى تدهور العملية التعليمية في البلاد. المطلوب الآن ليس فقط شهادة جامعية للحصول على وظيفة معلم ولكن اختبارات ينتج عنها ترخيص خاص للتعليم ويكون الترخيص محدداً بفترة زمنية ثم يتم تجديد الترخيص بعد المدة بناء على نتائج اختبار آخر . اللجنة

التعليمية في مجلس الأمة لا تزال بعيدة عن الاهتمام بإصلاح التعليم، والاهتمام لدى غالبية الأعضاء منحصر على التأكد من منع الاختلاط.

المحاور بالتفصيل والاسهاب

رؤية الكويت 2035
بين المحددات والاستحقاقات

المحور الاول
الاصلاح الاقتصادي والمالي

د.عباس المجرن

استاذ بقسم الاقتصاد - جامعة الكويت

اولا : الاصلاح الاقتصادي .. لماذا؟

1. النفط – استخراج لا انتاج

- استخراج النفط ليس انتاجا بالمفهوم الاقتصادي للإنتاج
- أصل غير متجدد في الزمن المنظور
- المركز المالي للدولة يعتمد على احتياطي يستمد قيمته من الطلب الحالي وهو عرض لانكماش والتهميش

- معالجة خاطئة للدخل المتحقق من بيع النفط في الحسابات القومية
- استدامة الدخل ترتبط بحصافة السياسات العامة والتطوير البنية المؤسسية للدولة

مصادر انتاج الطاقة الكهربائية على المستوى العالمي 1991 - 2040

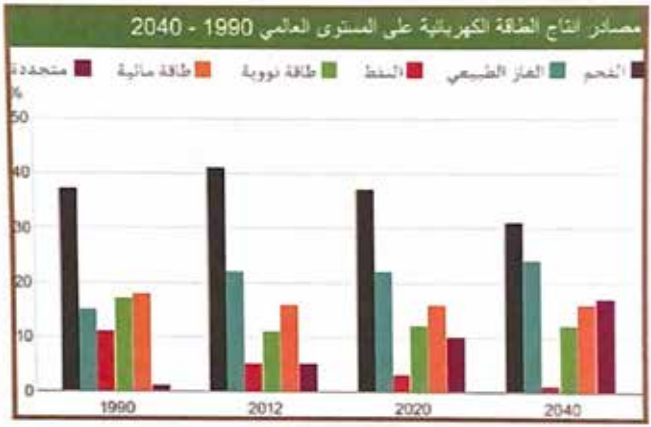

المبيعات السنوية من السيارات الكهربائية الى 4.42 مليون في 2030

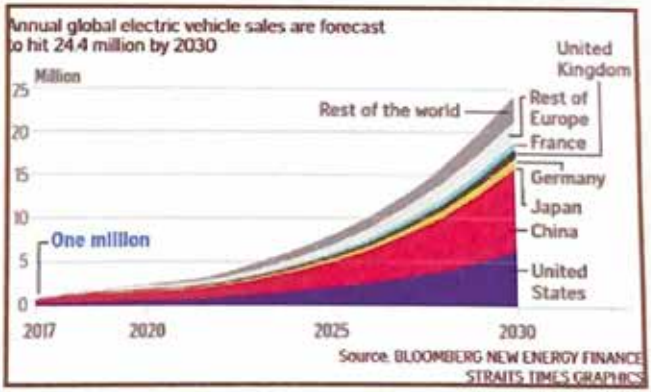

2.ارتفاع عنصر المخاطرة : عدم استقرار الدخل

الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت (بليون دولار أمريكي)

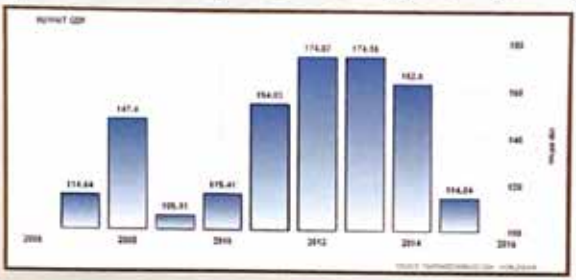

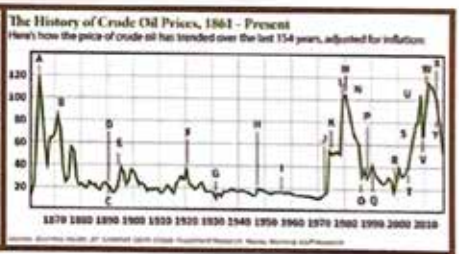

متغيرات خارجية غير مستقرة

- تقلبات العرض والطلب
- مصادر الطاقة البديلة
- الابتكار والتطوير التكنولوجي
- التحول الى اقتصاد الخدمات
- المخزون الاستراتيجي والتجاري
- الدولار الامريكي المعوم
- التداولات الورقية

- 50% من الناتج المحلي الاجمالي
- 90% من الايرادات العامة
- 90% من اجمالي الصادرات
- ضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي
- اشكالية العقد الاجتماعي واستحقاقات المواطنة
- انفاق عام غير رشيد وغير منضبط
- جهود اصلاح متباطئة وقصيرة الأجل

2.ارتفاع عنصر المخاطرة : عدم استقرار الدخل

- باستثناء عقد السبعينات لم تحقق الكويت تحولا يعتد به في تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي
- عدم وضوح مسار رؤية الكويت 2035 التي طرحت في 2008 أي منذ 10 سنوات (مسار التحول الى مركز مالي وتجاري) جاذب للاستثمار ، يتسم بتشجيع المنافسة ، وكفاءة الانتاج .
  يقود فيه القطاع الخاص النشاط الاقتصادي
- في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم ؛ يرسخ القيم ، ويحافظ على الهوية الاجتماعية
- يحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة
- ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

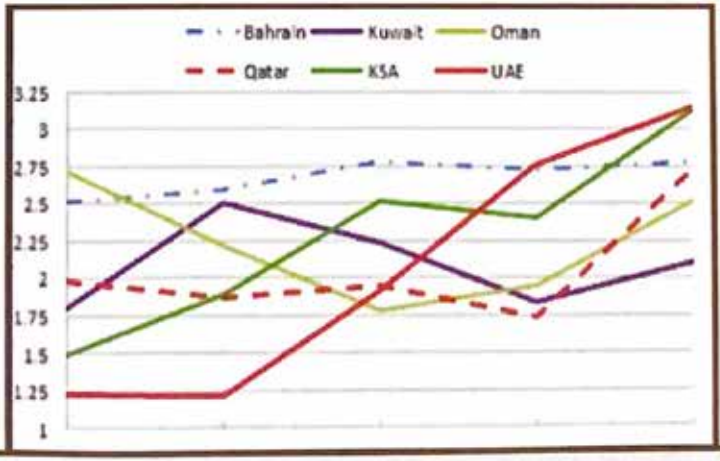

المشروعات الاستراتيجية في الخطة الإنمائية الراهنة 2016/2015-2020/2019

تطوير منطقة الشمال

- شركة المستودعات والمنافذ الحدودية (العبدلي)
- تطوير جزيرة بوبيان وإنشاء مدينة الحرير

قطاع الكهرباء والماء

- محطة الزور الثانية الشمالية
- محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه
- إنشاء وتشغيل وتحويل محطة كهرباء العبدلي بالدورة المدمجة

قطاع النفط

- مصفاة الزور
- مشروع الوقود البيئي النظيف
- مصفاة ومجمع للبتروكيماويات ومحطات وقود – فيتنام
- مصفاة جديدة متكاملة مع مجمع للبتروكيماويات ومحطات وقود – جنوب الصين
- إنشاء مركز لأبحاث البترول تابع لمؤسسة البترول الكويتية
- مشروع الأوليفينات الثالث في الكويت
- https://www.scpd.gov.kw/scpdDocument/Plan%202015_2016.pdf

قطاع السياحة والإعلام

- تطوير جزيرة فيلكا
- شركة المدينة الاعلامية

قطاع البيئة

- معالجة النفايات البلدية الصلبة والاستفادة منها – كبد
- توسعة محطة الصرف الصحي في ام الهيمان (المنطقة الجنوبية)

قطاع الصحة

- شركة مستشفيات الضمان الصحي استكمال مستشفى جابر
- مستشفى الولادة الجديد

قطاع النقل والمواصلات

- جسر جابر
- توسعة وتطوير المطار الدولي
- مشروع المترو
- مشروع السكك الحديدية

قطاع الإسكان

- شركة المساكن منخفضة التكاليف
- مشروع مدينة خيران
- مشروع مدينة المطلاع

3. اقتصاد ريعي بامتياز

- ضعف النشاط الانتاجي خارج القطاع النفطي
- تركز النشاط في قطاعي التجارة (انخفاض المخاطرة) والخدمات المالية (وفرة رأس المال و غياب القيود والضرائب)
- ضعف النشاط الانتاجي خارج القطاع النفطي
- تركز النشاط في قطاعي التجارة (انخفاض المخاطرة) والخدمات المالية (وفرة رأس المال و غياب القيود والضرائب)
- معظم الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية (نحو ثلاثة أرباع هذا الناتج) يأتي من الخدمات وأهمها الخدمات الاجتماعية والشخصية بالإضافة الى الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال وأنشطة التجارية والمطاعم والفنادق .
- كل الأنشطة تعتمد على قنوات الانفاق العام

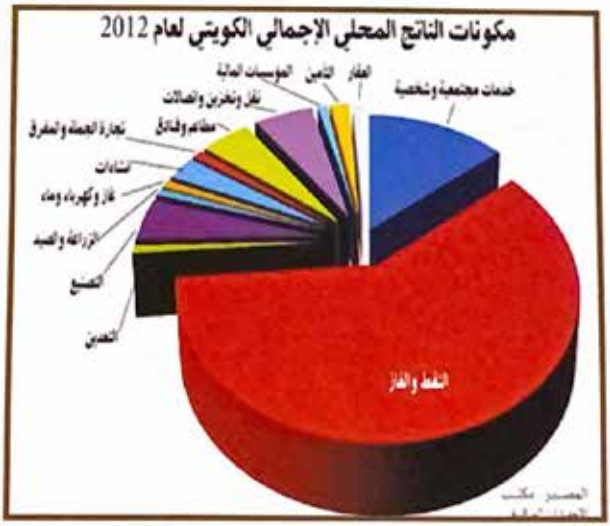

4.اقتصاد استهلاكي

توزيع الناتج المحلي الاجمالي
لسنة 2016 (33.5 بليون دينار)

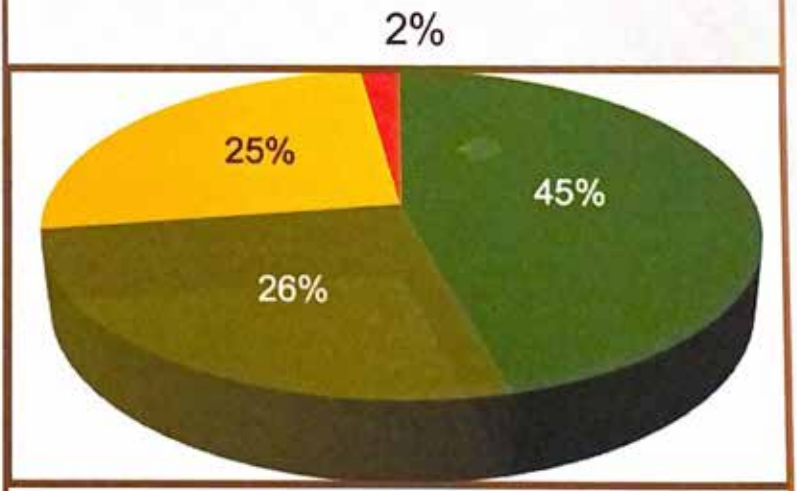

5.اختلال هيكل سوق العمل

- تركز قوة العمل الكويتية في القطاع العام
- اختلال سوق العمالة الوافدة : المجتمع الذكوري ، غلبة العمالة الهامشية وغير المتعلمة
- اشكالية نظام التوظيف المركزي
- تنامي ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع العام
- اتساع الفجوة بين مزايا العمل في القطاعين الحكومي والخاص
- كرة الثلج : تراجع القدرة على استيعاب مخرجات التعليم

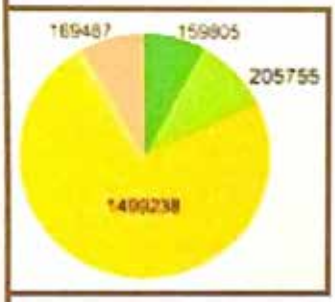

التوزيع العددي للقوة العمل 2018 بستثناء العمالة المنزلية

- ضعف اقبال العمالة الوطنية على التخصصات والمهن العلمية والفنية : 12.2% فقط من العمالة الوطنية تعمل في مهن الطب ، الهندسة ، العلوم ، الاقتصاد، القانون ، بالإضافة الي الفنيين في مجال الهندسة والطب بيانات مسح العمالة 2008
- تدني المستوى المهني والتعليمي للعمالة الوافدة :
- 55٪ يعملون في وظائف هامشية
- **تحسن نسبي (وبعض ظاهرى) في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص :**
- القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وفر مزايا مالية بقيمة 3.4 مليار دينار (2001-2016) المستفيدون 123862
- قرار مجلس الوزراء رقم 675 لسنة 2009 وفر 2.65 مليار دينار بدل نقدي (60٪ من المرتب الخاضع للتأمين الأساسي والتكميلي لدي التأمينات مضافاً إليه مبلغ 220 دينارا) للمسرحين من القطاع الخاص . المستفيدون 2329

5.اختلال هيكل سوق العمل

- العمالة الكويتية 355 ألفا
- الكويتيون من اجمالي قوة العمل 18%
- العمالة العربية 30% من العمالة الوافدة
- العمالة الآسيوية 50% + من العمالة الوافدة
- العمالة الكويتية (حملة شهادات جامعية) 36%
- العمالة المنزلية 650 ألف (نحو 25% من قوة العمل)
- نسبة الكويتيين في القطاع الخاص 5.4% من اجمالي القطاع
- نسبة الكويتيين في القطاع الحكومي 80% من اجمالي القطاع (الأعلى في دول منظومة مجلس التعاون

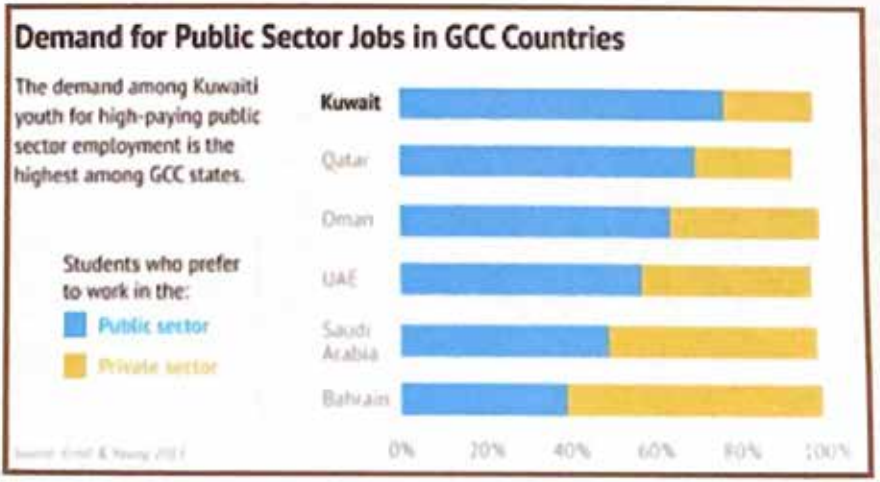

ثانيا : الاصلاح المالي .. لماذا

1. اعتماد قياسي للإيرادات على النفط

- متوسط الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 92%
- متوسط الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 8%
- متوسط معدل النمو السنوي في الإيرادات العامة 16%

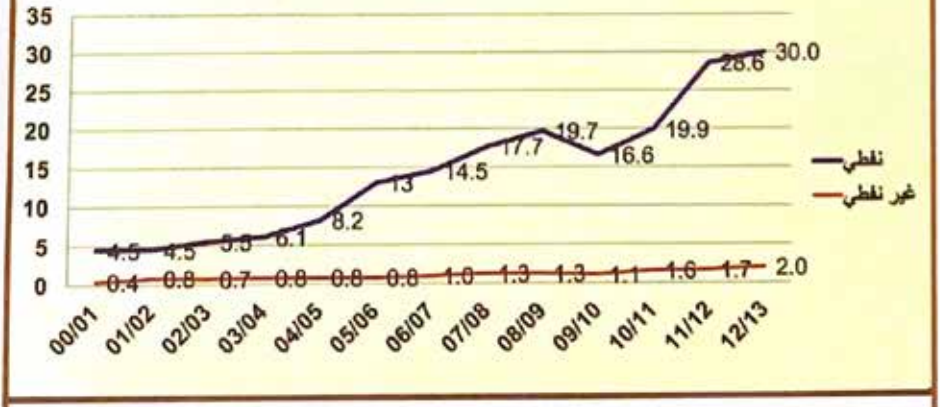

2. غياب الانضباط المالي

- متوسط معدل النمو السنوي في المصروفات العامة 20.4% (أي بمعدلات تفوق نمو الايرادات العامة)

2. غياب الانضباط المالي

- معظم الإنفاق الجاري يذهب الى بند المرتبات والأجور – وبعضها مقابل وظائف متدنية الانتاجية والى مخصصات الدعم (الأفقي).
- متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق على الدعم 2005/2004 – 2013/2012 بلغ 23.3% وهو ما يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الناتج فما مدى إمكانية استدامة الإنفاق على هذا الدعم

3.تضخم الانفاق الجاري

- تحيز هيكل الإنفاق العام الى الإنفاق الجاري الذي يشكل نحو 80% من إجمالي الإنفاق العام.
- الإنفاق الجاري متزايد بالضرورة ، ويفتقد الى المرونة (أجور ومرتبات ، ومدفوعات تحويلية ومصروفات أخرى)
- الإنفاق على البابين الأول والخامس من الميزانية والذي يشمل هذه المصروفات الجارية يشكل نحو 70% من إجمالي الإنفاق العام

الميزانية من واقع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 31مارس 2018

البند	مليار دينار	النسبة المئوية
ايرادات النفط	14.3	89.4
ايرادات اخرى	1.7	10.6
اجمالي الايرادات	16	100.0
مرتبات ومزايا	11	57.3
دعومات	3	15.6
انفاق رأسمالي	3.2	16.7
مصروفات اخرى	2	10.4
مصروفات اخرى	19.2	100.0
العجز	-3.2	-16.7

الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي (مليون د.ك)

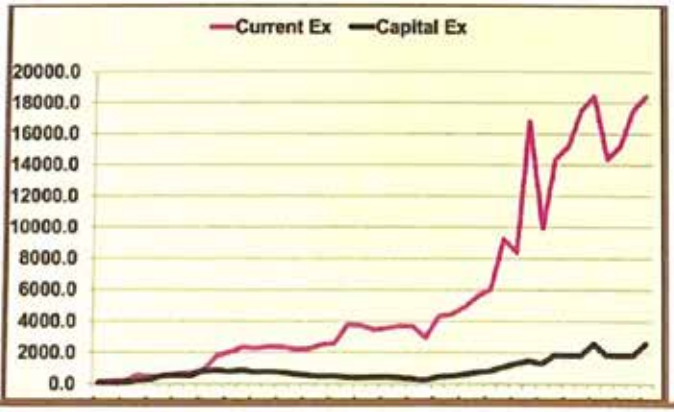

4.التسرب من دورة الدخل المحلي

- ادخار محلي يفوق الطلب على رأس المال
- فاتورة الواردات
- تحويلات العمالة الوافدة
- المدفوعات التحويلية الخاصة (مقتنيات وأصول خارجية)
- المدفوعات التحويلية العامة الى الخارج (نفقات العلاج الخارجي ، البعثات الدراسية ، المنح و الاعانات...)
- نفقات السياحة السفر

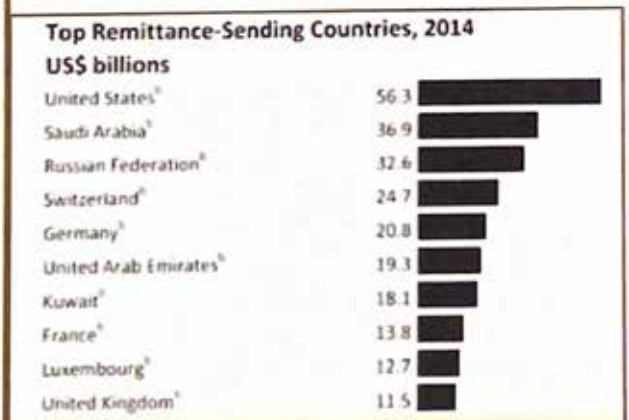

5.صندوق الثروة السيادي

- النضوب يحمل المجتمع مسئولية اخلاقية تجاه أجيال النضوب
- الكويت تخصص 10% الايرادات للأجيال القادمة
- الاحتياطي العام لمواجهة الالتزامات الطارئة
- تزايد الإنفاق العام يؤدي إلى تآكل الاحتياطي وتعاظم مخاطر المالية العامة ، وانخفاض الملاءة المالية.

5.صندوق الثروة السيادي

- مـا مـدى احترافيـة ومهنيـة ادارة صناديـق الثـروة السـيادية ؟ (الكويـت 1953 ، النرويـج 1990)
- هل الصندوق السيادي بديل مستقر ودائم ؟
- مـن يحـدد الحجـم الأمثـل للاستخراج ومعـدل توزيـع العوائـد بيـن أجيـال النفـط وأجيـال النضـوب ؟
- اشـكالية الحصـول علـى السـيولة النقديـة عندمـا تنخفـض أسـعار النفـط (التزامـن مـع انخفـاض قيمـة أصـول وعوائـد الصنـدوق السـيادي).

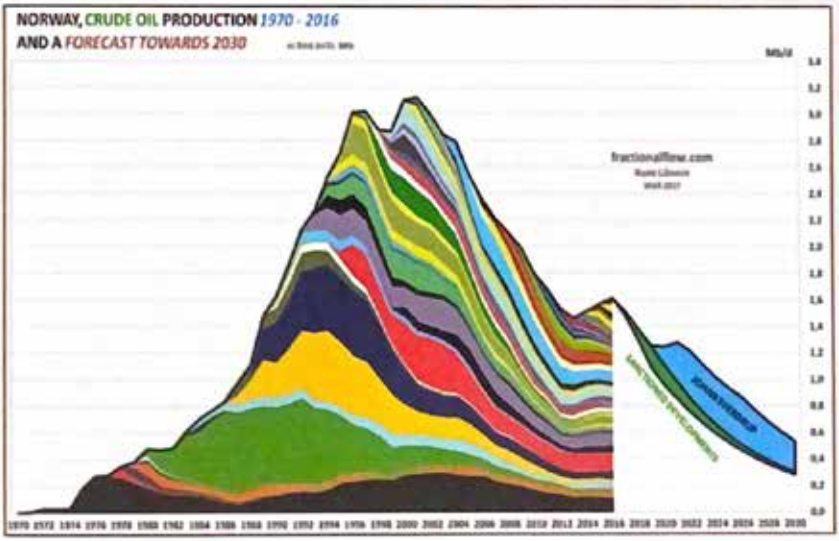

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

رؤية الكويت 2035
بين المحددات والاستحقاقات

المحور الثاني
تعزيز دور القطاع الخاص

د. رمضان الشراح

امين عام اتحاد شركات الاستثمار

الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 (الأهداف – التحديات – الإنجازات)

مقدمة:

أعلنت الكويت عن رؤيتها للعام 2035م والتي تهدف للتحول لمركز مالي وتجاري، والتخلي تدريجياً عن اقتصاد النفط، والطموح لرفع مؤشرات التنافسية العالمية للكويت لتكون ضمن أفضل 35 دولة في العالم.

وبالطبع توجد العديد من التحديات الاقتصادية التي تعرقل العمل وبلوغ الهدف، فماهي هذه التحديات؟ وماهي الخطوات التي تم اتخاذها للتصدي لهذه التحديات وبلوغ الهدف؟

وهذا ما سوف نستعرضه في هذه الدراسة مع توضيح الرؤية المستقبلية 2035م بتفاصيلها وكيفية تحقيقها، من خلال النقاط التالية:

أولاً – نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي.

ثانياً – دور الخطة الإنمائية الخمسية (2015-2020) في تحقيق الرؤية المستقبلية.

ثالثاً – تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

رابعاً – الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 م .

أولاً: نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي

– يعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الواعدة خلال السنوات القليلة القادمة بعد تحقيقه عدد من الاصطلاحات الهامة التي ساهمت من اقترابه لمصاف الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

أولاً: نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي

- يعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الواعدة خلال السنوات القليلة القادمة بعد تحقيقه عدد من الاصطلاحات الهامة التي ساهمت من اقترابه لمصاف الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي. ومن أهم الإنجازات التي حققتها البلاد على مستوى ترقية البورصة إلى وضع الأسواق الثانوية الناشئة في المؤشر العالمي «فوتسي راسل»، بالإضافة إلى إعلان مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة وضع السوق الكويتية قيد المراجعة لإعادة تصنيف محتمل من الأسواق ما دون الناشئة إلى الأسواق الناشئة خلال عام 2019.
- إن الاقتصاد الكويتي يعتمد مثل الكثير من دول المنطقة بشكل كبير على صادرات النفط، حيث تحتفظ الكويت بحوالي 6% من احتياطي النفط الخام في العالم (أكثر من 100 مليار برميل)، كما تتميز بأن لديها أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالنفط بين دول منظمة « الأوبك « . ففي الأعوام الأخيرة شكل الناتج المحلي النفطي حوالي 55% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن هذه النسبة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط، غير أن النفط الخام هو المكون الرئيسي حيث تصل مساهمته إلى حوالي 94% من إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما يشكل تكرير النفط نسبة 6% فقط.
- كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 36.3 مليار د.ك في نهاية عام 2017، و بالأسعار الثابتة 39.3 مليار د.ك، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) حوالي 8,589 د.ك.
- وبلغ العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016-2017 ما قيمته 4.6 مليار د.ك (حسب تقديرات بنك الكويت المركزي). لذا أصدرت الحكومة خطة واسعة للتنمية الاقتصادية تتجاوز تقلبات اسعار النفط بعنوان: «رؤية الكويت 2035».

ثانياً : دور الخطة الإنمائية الخمسية (2015-2020) في تحقيق الرؤية المستقبلية

إن الخطة الإنمائية الخمسية تتبنى مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة هما:

1. مسار مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة.
2. مسار تأصيل عملية التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة لعام 5302م.

المسار الأول: مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة:

- من أبرز تحديات التنمية الاقتصادية ما يلي:

1. هيمنة القطاع النفطي اقتصادياً.
2. ضعف دور القطاع الخاص في التنمية.
3. الخلل في الميزانية العامة.
4. ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. ضعف البنية التحتية.
6. ضعف ارتباط المخطط الهيكلي بخطط التنمية.

- طرق علاج تحديات التنمية الاقتصادية:

1. تنويع هيكل الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
2. إصلاح الخلل في الميزانية العامة.
3. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. تطوير البنية الأساسية الداعمة للتنمية.
5. تبنى رؤية إستراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية.

المسار الثاني: تأصيل عملية التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة لعام 2035م:

وذلك عن طريق:

1- تطوير المنطقة الشمالية للبلاد كقاعدة للمركز التجاري للدولة.

2- توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي ومن بينها تطوير مؤسسات وأسواق المال في القطاع المالي.

3- زيادة المنافسة في سوق رأس المال المحلي.

4- دعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية.

5- استمرار الاهتمام بالمشروعات الاستراتيجية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص فيها مع استغلال التخصصات كلا في مجال عمله.

ثالثاً : تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية

- ان القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي دائماً لنمو الاقتصادات المتقدمة، حيث يجب على الجهات التنظيمية تدارك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مساندة القطاع العام من حيث خلق فرص العمل واستحداث فرصاً استثمارية جديدة.

- كما يعتبر القطاع الخاص بمثابة المحرك الرئيسي لزيادة معدلات الإنتاجية عبر مقاييس معينة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- رعاية صحية عالية الجودة: من خلال مشروعات صحية رئيسية وتطوير الخدمات الصحية بمعايير دولية.

- رأسمال بشرى إبداعي: يتأتى من خلال إيجاد شبكة الأمان الاجتماعي، ومن خلال المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم، وإنشاء مراكز تنموية للنشء.
- مكانة دولية متميزة: من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية، وتعزيز دور الكويت في مجال حقوق الإنسان، وتحسين صورة دولة الكويت الآمنة والمستقرة.

رابعاً : الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 م

- كشفت الحكومة عن خطتها التنموية طويلة الأمد للعقدين القادمين تهدف إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً بحلول العام 2035م.
- هذه الخطة التي سميت «الكويت الجديدة» تعتمد على سبع ركائز أساسية وتهدف أيضاً إلى خفض الاعتماد على النفط، وتقليص الدور والإنفاق الحكومي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتمكين الكويتيين من التملك في شركات الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص.وتتمثل هذه الركائز الأساسية بالاتي:

1 - إدارة حكومية فاعلة: تتأتى من خلال عدة مشروعات على رأسها مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي للدولة ووضع وتنفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وإدارة الكوارث.

2 - اقتصاد متنوع مستدام: تساهم في خلقه مشروعات عمرانية عملاقة، ومشروعات طاقة مستدامة بالإضافة إلى إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة.

3 - بنية تحتية متطورة: تنفذ من خلال مشروعات نقل بري وبحري وجوي عملاقة.

4 - بيئة معيشية مستدامة: من خلال مشروعات للحفاظ على البيئة.

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

رؤية الكويت 2035
بين المحددات والاستحقاقات

المحور الثالث
الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومة القيم

أ.د محمد الرميحي

مؤلف وباحث واستاذ في علم الاجتماع - جامعة الكويت

في المفاهيم

- الاستحقاق في اللغة هو : ثبوت الحق ووجوبه وهو مفهوم واسع له في الفقه نسب و في الادارة سبب
- عندما نتحدث عن (الاستحقاقات الاجتماعي) في مجتمع محدد نعنى :
- ما يجب ان يكون (اجتماعيا) مناسبا او متسقا مع ما يريد المجتمع ان يحققه من اهداف ،اقتصادية و اجتماعية و سياسية وثقافية ...
- هنا المطلوب الحديث ما هو الوحوب الاجتماعي والتربوي من اجل تحقيق اهداف ما لنقل مرامي (خطة التنمية المعلنة للكويت 2035) الى خطط وبرامج ؟
- منظومة القيم اي ما تعرف عليه المجتمع من عادات وسلوك وما ارتضاه من قوانين وما يعيش فيه من ثقافة عامة
- امام هذه المفاهيم (وهي متغيرة اي مرنة وليست صلبة) يبقى الحكم عليها نسبي وليس ثابت

خصائص المجتمع الكويتي

- لايوجد شيئ (ثابت) في مسيرة المجتمعات بشكل عام ، والمجتمع الكويتي ليس استثناء، فهناك تغيرات سريعة او بطيئة تدفعها آليات مختلفة للتغيير وديميات توجه المجتمع
- تحول المجتمع الكويتي في حدود ثلاثة ارباع القرن من مجتمع صغير شبه راكد اقتصاديا ، الى مجتمع حيوي ولج الى الاقتصاد العامي من حيث (الانتاج) و من حيث الاستهلاك
- حدثت تغيرات في القيم و السلوك ، بعضها قبُل بسرعة ، وبعضها تردد المجتمع في قبوله وبعضها تسلل الى المجتمع دون سشتاذان
- فاصيح لدينا مجتمع (تعددي) من حيث التركيبة و الثقافة والرؤية ، بل وحتى السلوك العام وبالتالي القيم العامة التي تضبط النسيج الاجتماعي ليست في مسطرة واحدة ...

التغيرات الهيكلية 1

- تغير هيكلي في التركيبة السكانية سريع
- متعدد المظاهر

- كويتين
- عرب
- غير عرب (ايضا متعددي الخلفيات)
- بدون
- احتاج المجتمع في طريقه الى النوم (الاقتصادي) الى عمالة وافقدة كثيفة
- اثرت تلك العمالة في السلوك وفي القيم (القديمة)
- نسبة النمو للسكان الكويتيين 3 و3 % و نسبة النمو في غير الكويتين 6.6 % الوافدون من غير مؤهلات 54% !

التغيرات الهيكلية 2

- الاقبال على التعليم الحديث ، اي انشاء مدارس وجامعات ، عامة وخاصة ومعاهد تدريب
- الادارة ، انشاء (سلطات لم تكن معروفة في المجتمع السابق) جيش عسكري و قوى امن (متعددة المهام)
- وجود دستور (عام 1962) و الشروع في تنظيم انتخابات عامة، و بناء ادارة حديثة
- اقامة مناطق سكنية حديثة (اثرت في العلاقات الاجتماعية) لاحقا
- من الاسرة الممتدة الى الاسرة النووية (الصغيرة)

ركائز التنمية

- لا يحتاج الامر الى كثير اجتهاد او اختراع العجلة من جديد
- ركئز التنمية (الاساسية) من ضمن اخرى فرعية هي
- وجود رؤية (اين نريد ان ناخذ المجتمع) ؟
- اقامة مؤسسات حديثة
- صناعة انسان موائم لتلك الرؤية (تعليم كيفي)
- المسائلة (مؤسسات حديثة للمسائلة)
- قطاع خاص منظم وفاعل
- سيادة القانون (قانون حديث و غير قابل للتجاوز) !
- محاربة الفساد

المشهد في الكويت

- الرؤية غير موجودة او ضبابية او غير محددة الاهداف
- غياب الماسسة على كل الصعد (وهو انعدام هياكل تنظيمية قادرة على خلق البيئة المناسبة للاقلاع في فضاء التنمية الحقة) !
- لا توجد خطط واضحة لصناعة الانسان (التعليم في معظمه تلفيني) و فقير (تقارير البنك الدولي تقول ان التعليم متخلف خمس سنسن على الاقل!) اي ما يعرفه الطالب وهو في عمر 15 سنة عندنا، يعرفه الطالب (عندهم في عمر 10 سنوات) !!!

- قطاع خاص (طفيلي) !
- خطة تنموية (قص ولزق) من ادبيات البنك الدولي
- افتقارها الشديد الى (الاهداف الناعمة) هنا تدخل الثقافة القيم و السلوك في صلب الخطة !
- اهدار هائل في الموراد (العلاج في الخارج) في سنة 2015-2016 زادت 448% و المرافقين 670%
- في حين الانفاق على البحث العلمي (كما تقرر الخطة هو فقط 2 و0 % من الناتج المحلي الاجمالي !!

غياب التدخل الذكي!

حسن استخدام الموراد و النجاح في ازالة المعوقات

- ثقل الموروث الثقافي و غياب الارادة
- الاختلاف و الصراع في المجتمع (جزء من الياته) المهم ان لا تفقد أليات حل الصراع فعاليتها (فنجد هناك قصور في حل الصراعات بالادوات التي صممت من اجل حلها)
- العملية التنموية عملية (ثقافية بامتايز) كتاب الن فاليت (المعجزة) الثقافة قائدة للتنمية ...
- مجتمع الكويت اليوم يعاني من عدم توافق على مستوى (الاهادف المرادة) و (الوسائل) بسبب الاختلاف الثقافي الذي يسبب التوتر الاجتماعي (بين محافظين وبين اصلاحيين) (التعليم المشترك ، السماح للكتب، الادارة البارشوتية)، وضع المرأة) : لجنة الرقابة على الكتب مثالا....

- كل صاحب (مشروع) يريد ان ياخذ البلد الى تحقيق مشزوعه ، فتتوقف البلد عن التقدم ... المشروع المحافظ و المشروع الحديث،! مما سبب (سخط) لاصحاب المشروعات ....
- ظهر لدينا ما يمكن تسمته (السلطوية التشاركية) وهي ظهرة خاصة بنا ، اي الاستجابة لافراد او مجموعات صغيرة مشاركة في السلطة ، اكثر من توجه مجتمي لخلق (الخير العام) !

التربيـة ومنظومـة القيـم : المسـتقبل مـن جنـة عـدن الـى وادي الهمـوم ! 1

- هل يمكن ان يجري الاهتمام بمنظومة التربية والتعليم و السعى لتغير القيم في المجتمع الكويتي اليوم ؟
- لدى شكوك عميقة بذلك ، حيث ان المجتمع حتى الان او قل النخبة لم تتبين ماذا يخبئ المستقبل او غير مقتنعة بالمتغيرات المقبلة ...
- مشروع منهاتن 2025 يسعى الى استغناء الولايات المتحدة عن النفط الخارجي
- التحول في صناعة المواصلات عالميا سوف يستغني عن المحروقات في خلال 20 - 30 سنة
- بدائل النفط على الابواب (الفطام من النفط) (صورة) و النفط سلعة سياسية
- هل هناك وعى بذلك وهل هناك خطط لمواجهة (التغير الهيكلي في الموارد) ؟

التربية ومنظومة القيم 2

- اهمال شديد في العملية التربيوية من حيث الكيف
- كل تجارب العالم في شرق وغرب وجنوب و شمال : رافعة القوة هي التربية الكيفية الحديثة
- صعوبة التحول من المجتمع الرعي الى المجتمع المنتج (ليس Made in و لكن created in)
- اعلاء الخرافة و الاتكالية و تطويع المناهج لاهداف محافظة او مفرغة من المحتوى (التسامح وتجربة الحديث للطلاب) ! في المنهج الكويتي
- التعليم التلقائي (دراسة اعادة زيارة للتعليم العالمي) التعليم العالي في الكويت
- 80٪ من ميزانية التعليم تذهب الى المرتبات،
- في الثمان سنوان الماضية 25 الف كويتي يدخلون الى سوق العمل سنويا في المستقبل سوف تزيد النسبة

الاصلاحات .....

- التحول الى الرقمنة (يمكن تخفيظ 60 % من مسارب الفساد) باتحول الرى القمنة ، فهل نحن مستعدون ؟
- الاستباحة السياسية (افتتاجية القبس) نوفمبر 2010 (مجرد ان يبدأ نائب او نواب بالهجوم على وزير يسارع المتابعون في عالم السياسية الى التفتيش عن الاسباب التي تقف خلف الحملة ، وفي الكثير يجونها شخصية او فئوية او طائفية او مذهبية ... او مخجلة احينا)
- اصلاح المنظومة السياسية باقاقمة المنابر!! وتوسيع المشاركة لبسبب تصريح عرقي اقيل عضو برلمان بريطاني وفي بعض التجارب يحق ل 10% من الناخبين ان يطلبوا من العضو الاستقالة !! (عوار ميكانيكيات) السياسة
- البروقراطية التقيلة (في العقود يبلغ عدد الاجراءات 50 اجراء ، وعدد الايام في المتوسط 566 يوما ،اوراق التصدير تحتاج الى 36 يوم والاستيراد الى 72 يوم ،وتصفية النشاط التجاري 4 سنوات، (صحف الكويت 5 موفمبر 2010)
- اصلاح المنظومة الادارية بفصل الملكية عن الادارة !!!

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

رؤية الكويت 2035

بين المحددات والاستحقاقات

المحور الرابع
التعليم وتحديات سوق العمل

د. موضي الحمود

وزير التربية و وزير التعليم العالي الأسبق

مقدمة ..

- لا شك ان عالمنا اليوم يتسم بسرعة التطور والتغير في نمط الحياة وفي متطلبات النمو والتقدم في المجالات الإنسانية والاقتصادية. ومن المؤكد ان التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية القادمة سيكون لها أثر مباشر وبالغ الأهمية على سوق العمل ومتطلباته من المهارات والتخصصات المهنية.... هذه التغيرات ستؤدي إلى اندثار أو التخلي عن عدد كبير من الوظائف الحالية، كما أنها ستوجد فرص ومجالات عمل جديدة في المستقبل.
- من المتوقع أن تتعرض ما نسبته 41% من الوظائف الحالية في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء الخدمات بأنواعها أو المجالات الطبية أو العلمية أو الإعلام والمعلومات وغيرها للتغير في السوق الكويتي على وجه الخصوص

مقارنة بمعدل التغير الذي بلغ 49% في الإمارات، و50% في المغرب وكذلك بنسب مماثلة في دول العالم الأخرى وإن ارتفع معدل التغير في الدول المتقدمة عنها في النامية وذلك خلال العقدين القادمين من الزمن. كما سيأتي ذكره.

- ونحن نعلم يقيناً بأنه ما لا يقل عن 65% من الأطفال الذين سيلتحقون بالنظام التعليمي بالمرحلة الابتدائية هذا العام، سيتخرجون إلى سوق العمل خلال العام 2030 إلى 2035، وذلك حال اتمام تعليمهم المهني او الجامعي، ومن الواضح في ضوء التغيرات السريعة الحادثة بأنهم سيعملون في وظائف جديدة ليس لها وجود الآن في سوق العمل.
- وهنا يجب ان لا ننسي ان نسبة الشباب أو صغار السن في الكويت ممن يكون

عمرهم 14 عاماً فأقل تمثل "27.2%» من مجموع السكان الكويتيين، وذلك يستدعي إطلاق صرخة للعمل (call for action) لتهيئة هذه الأجيال إلى عالم جديد متسارع التغير.

عوامل التغيير في خريطة العمل المستقبلية.

- من المهم التعرف علي التطورات المتسارعة في سوق العمل والاستعداد لها بتأهيل القوى البشرية القادرة على الأداء مستقبلاً، لذا فمن الأهمية بمكان الوقوف على مسببات التغير في خريطة العمل والعوامل المؤثرة فيها وفق ما حددها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016، والتي يمكن حصرها فيما يلى (1):

1. التطور التكنولوجي السريع والذي اصبح يشكل ويسهم في حوالى 44% من اجمالي التطور في سوق العمل.
2. ارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل في الطبقة المتوسطة خاصة في الأسواق الناشئة وهذا يشكل 23% من اجمالي التغيرات.
3. تزايد صغار السن والشباب خاصة في الدول النامية بنسبة 13%
4. زيادة دور المرأة في سوق العمل.
5. التغيرات البيئية ومتطلبات الحفاظ عليها – الاقتصاد الأخضر.
6. التحسن في المستويات الصحية وزيادة الأعمار البشرية .
7. ارتفاع معدلات التحضر والمعيشة في المدن.

خصائص سوق العمل في المنطقة العربية:

على الرغم من تعدد العوامل التي تؤثر على سوق العمل العالمي ومتطلباته تتصف سوق العمل في المنطقة العربية بعدد من الصفات الخاصة والمؤثرة فيه وتتمثل فيما يلي:

1. ارتفاع نسبة البطالة في عدد من الدول العربية، أو البطالة المقنعة كما في الكويت خاصة بين المتعلمين حيث بلغت النسبة 30% من اجمالي البطالة بشكل عام.

2. ارتفاع حصة التوظيف الحكومي حيث تلتزم معظم الحكومات العربية بتوظيف مواطنيها رغم عدم حاجة العمل الفعلية لهم وذلك كالتزام سياسي تجاه المواطنين .... ولو أن هذه النسبة قد بدأت بالانخفاض ولكن ببطء.

3. انخفاض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل خاصة في الدول العربية التي تنخفض بها دخول الأفراد وتزداد الأمية بين النساء خاصة .... ونلاحظ أن هذه النسبة تتزايد ببطء.

4. عدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل الحالية أوالمستقبلية نتيجة لتخلف وتقادم معظم النظام والمناهج التعليمية في كثير من الدول العربية.

مستقبل فرص العمل في ظل التغيرات المستقبلية :

- أدت التغيرات المذكورة آنفاً والتي أثرت وستؤثر علي كثير من متطلبات سوق العمل العالمية خلال السنوات القادمة في تغير خارطة الوظائف والمهن والتخصصات التي من المتوقع أن يتطلبها سوق العمل خلال السنوات من 2030 إلى 2050، ولنذكر على سبيل المثال عدد من المجالات:

1. التعامل مع تزايد البيانات الضخمة ومتطلبات الحوسبة (العصر الرقمي).
2. التطور الكبير في استخدام الروبوتات في معظم الصناعات.
3. التطور في مجالات الطاقة الجديدة.
4. التطور في مجالات الذكاء الاصطناعي.
5. التطور في مجالات الطب وعلم الجينات.
6. التطور في الخدمات بأنواعها وخاصة الخدمات المالية والمصرفية.
7. التطور في مجالات هندسة البناء والإنشاء.
8. الابتكارات المذهلة في مجالات الطباعة ثلاثية الأبعاد.

الإطار الزمني للتأثير على الصناعات ونماذج الأعمال

تأثيرات تم الشعور بها بالفعل	2020-2015	2020+
▪ ارتفاع التقلبات الجيوسياسية ▪ الإنترنت عبر الهاتف النقال والتكنولوجيا السحابية ▪ التقدم في قوة الحوسبة والبيانات الكبيرة ▪ صعود الطبقة الوسطى في الأسواق الناشئة ▪ الديموغرافيات الشابة في الأسواق الناشئة والنامية ▪ ارتفاع معدلات التحضر السريع بالانتقال إلى المدن ▪ تغيير بيئات العمل وترتيبات العمل المرنة ▪ التغير المناخي، قيود الموارد الطبيعية والانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة	▪ موارد الطاقة المتجددة والتكنولوجيا ▪ تطور استخدامات الانترنت المعدات والتكنولوجيا السحابية ▪ الصناعات المتقدمة والطباعة ثلاثية الأبعاد 3D ▪ ارتفاع معدلات الحياة وطول العمل والشيخوخة ▪ مخاوف المستهلكين الجديدة حول القضايا الأخلاقية والخصوصية ▪ تطلعات المرأة المتصاعدة ودخولها كقوة اقتصادية في السوق	▪ الروبوتات المتقدمة والنقل الذاتي ▪ الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ▪ المواد المتقدمة والتكنولوجيا الحيوية وعلم الجينوم

مستقبل فرص فقد واكتساب العمالة في ضوء الطبيعة المتغيرة للعمل:

- تتنبأ بعض الدراسات بأن التحول إلى الميكنة والتشغيل الآلي سوف يقضى على عدد من الوظائف وفرص التشغيل بمعدل مذهل في الفترة القادمة، إلا أنه يمكن للتكنولوجيات أيضًا خلق فرص ومجالات عمل جديدة.

- وقد أشارت إلى ذلك الدراسة التي أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي بعد استطلاع آراء عدد كبير من رجال الاعمال في مستقبل الوظائف وأصدرت تقريراً عن ذلك عام 2018 كما سنبين لاحقاً.

- كما تشير كذلك مسودة تقرير البنك الدولي للتنمية العالمية والذى سيتم نشره عام 2019 بعنوان "الطبيعة المتغيرة للعمل" ، إلى أن وجود وانتشار الإنسان الآلي في القرن الماضي خلق عدد وظائف أكثر من تلك التي تم استبدالها بالإنسان الآلي وأن السوق العالمي قادر على إيجاد فرص عمل جديدة ومبتكرة وهنا نستعرض ما تناوله التقريران:

مستقبل فرص فقد واكتساب العمالة في ضوء الطبيعة المتغيرة للعمل:

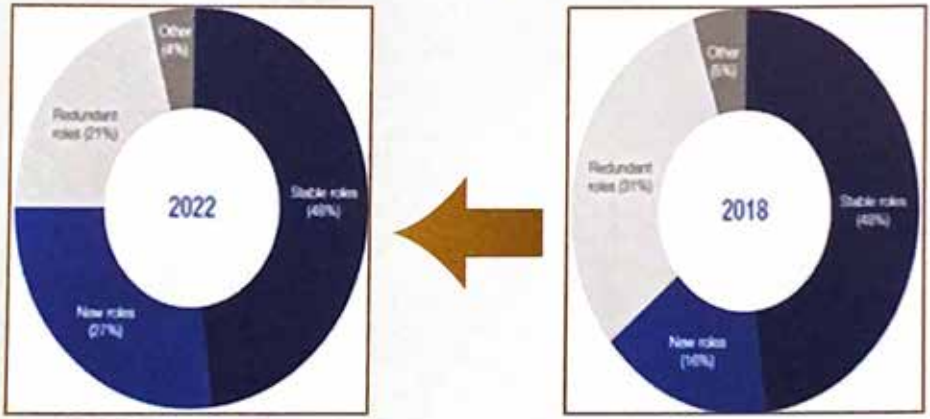

ذكرت تقديرات أصحاب الأعمال الذين شملهم استطلاع في تقرير عن مستقبل الوظائف أجراه المنتدى الاقتصادي في 2018، أنه من المتوقع أن تشهد أسواق العمل العالمية تحولًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس القادمة ، أي بحلول 2022 وما بعدها.

فهناك مجموعة من الوظائف الناشئة والمستجدة سيكون لها أهمية كبيرة خلال السنوات القادمة، كما توجد وظائف ستظل على نفس القدر من الأهمية، في حين أن هناك مجموعة أخرى من الوظائف ستتحول إلى وظائف زائدة ليس لها احتياج حيث ستقوم بها الآلات ستزول بحلول عام 2022، وبالتالي تشير التوقعات أن الانخفاض الهيكلي لأنواع معينة من الوظائف بنسبة 10 ٪ سيقابله خلق الوظائف وظهور مهن جديدة بنسبة نمو قدرها 11 ٪.

أمثلة من الوظائف المستمرة، والمستجدة، والزائلة، في بعض المجالات

الوظائف المستمرة	الوظائف المستمرة	الوظائف الزائلة
• المديرين الإداريين والرؤساء التنفيذيين	• محللي البيانات والعلماء	• مدخلي البيانات
• مطوري البرامج والتطبيقات والمحللون	• أخصائيي التعلم الآلي والميكانيكي	• المحاسبة ومسك الدفاتر وكشوف المرتبات
• متخصصو المبيعات والتسويق والموارد البشرية	• متخصصو البيانات الضخمة	• عمال الجمعية والمصانع
• التصنيع والتقنية العلمية	• أخصائي تحويل رقمي	• المحاسبين والمراجعين والمحللون الماليون
• أخصائي المستشارون الماليون والاستثماريون	• المتخصصين في التكنولوجيا الجديدة	• كتبة الخدمة البريدية
• قاعدة البيانات ومحترفي الشبكة	• محترفي الابتكار	• الصرافين وكتاب التذاكر
• سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية المتخصصين	• المتخصصون في التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي	• الميكانيكيون ومصلحون الماكينات
• أخصائي إدارة المخاطر	• مصممي التفاعل	• تركيب الالكترونيات
• محللو امن المعلومات	• أخصائيون في الثقافة المجتمعية	• الاتصالات السلكية واللاسلكية
• مشغلي مصانع معالجة الكيماويات	• معلومات العميل وخدمة العملاء	• صرافو البنوك وموظفي حفظ الأوراق المالية
• مدرسي الجامعة والتعليم العالي	• مصممي الخدمات التكنولوجية	• سائقي السيارات والشحنات
• مهندسو الطاقة والبترول	• أخصائي التسويق الرقمي والاستراتيجيات	• وكلاء المبيعات والمشتريات والوسطاء
• المتخصصين في الروبوتات والمهندسين		• كتاب الإحصاء والمالية والتأمين
		• المحامين بصورة أقل

نسبة ساعات العمل المتوقعة للآلات مقارنة بساعات العمل للبشر في المجالات المختلفة عام 2018 مقابل 2022+

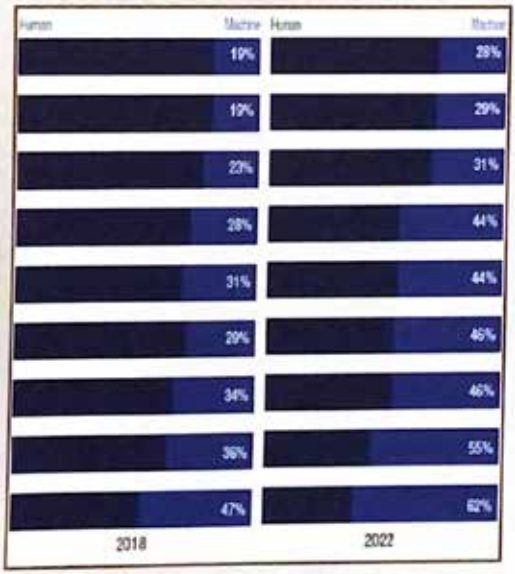

- التفكير واتخاذ القرار
- التنسيق والتطوير وتقديم المشورة
- التواصل والتفاعل
- الإدارة
- أداء أنشطة العمل المادية واليدوية
- تحديد وتقييم المعلومات ذات الصلة بالوظيفة
- أداء الأنشطة المعقدة والتقنية
- البحث عن المعلومات المتعلقة بالوظيفة وتلقيها
- المعلومات ومعالجة البيانات

محددات سوق العمل الكويتي

- إن أكبر تحد اقتصادي اجتماعي حقيقي للكويت ولسنوات وعقود مقبلة هو تحويل النظام الاقتصادي الكويتي من نظام يرتكز على النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل، وتركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي وانخفاض مساهمتها في القطاعات الاقتصادية إلى اقتصاد منفتح ومستقر وقائم على المعرفة والإبداع، ومتنوع يقوده القطاع الخاص، ويعتمد على القوى البشرية المحلية.
- الاستعداد لمقابلة التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم التي أدت إلى حدوث منعطف بارز الأهمية في سوق العمل الخليجي، الذي يسعى بدوره إلى إقامة اقتصاد معرفي، هو بحاجة إلى كفاءات وطنية ماهرة تحقق التنمية المستدامة والمعتمدة على الذات.
- توظيف المفاهيم الحديثة للتنمية الاقتصادية التي ترتكز على تحسين إنتاجية الفرد من خلال تمليكه القدرات الأساسية للإنتاج وتحقيق الذات، وبأن العمل هو عنصر أساس من عناصر الإنتاج، وبالتالي التنمية الاقتصادية.

- ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمواجهة المخاطر التي تشكل مهددات للاقتصاد إن لم يتم مقابلتها وأهمها:

1. ضعف النظام التعليمي وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل.
2. تذبذب أسعار النفط والاعتماد شبه الكلي على النفط وصناعة البتروكيماويات.
3. تدني نسبة مشاركة العنصر النسائي في سوق العمل.
4. ازدياد العمالة الوافدة ضعيفة المهارات والتدريب.
5. ضعف وعجز السياسات العمالية غير المتلائمة مع احتياجات اقتصاد الدولة
6. انصراف المستثمرين في القطاع الخاص إلى أنشطة غير منتجة ولا تحقق قيمة مضافة.

كيف يمكن للنظام التعليمي أن يواجه تحديات الثورة التكنولوجية ومتطلبات التنمية الاستثمار في رأس المال البشري:

التعليم ومتطلبات التحديث

في ضوء التغير التكنولوجي والتغيرات المصاحبة الأخرى سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية وما أحدثته في الأجل القصير وما ستحدثه في الأجل المتوسط والطويل على سوق العمل تجعلنا نتساءل وباستمرار كيف يمكننا أن نكيف مهارات ومعارف اليوم لتتناسب مع وظائف الغد واحتياجات سوق العمل المستقبلية .. ولعل الإجابة على ذلك تكمن في تكييف هذه الإمكانات والتطورات لدعم مسارات جديدة للتنمية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة ومشاريع البناء المستقبلي، وليس هناك من سبيل إلا بالاستثمار البشري ودعم مكونات تهيئته وعلى رأسها النظام التعليمي والتدريب. ومن الأهمية بمكان التركيز على جودة نظام التعليم الحكومي الذي يضخ آلاف المواطنين إلى سوق العمل. فلابد من العمل على تأصيل العلم والمعرفة، وإنماء التقنية المطلوبة للإنتاج والبحث العلمي على المستويين المحلي والعالمي، مما سيؤدي بشكل مباشر إلى رفع المستوى الإنتاجي والمادي والإداري والفكري للفرد والعائلة والمجتمع، نتيجة تخريج قوى بشرية عاملة تلبي احتياجات سوق العمل، وقادرة على التنافس على المستوى المحلي والعالمي من خلال النظام التعليمي، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، فالنظام التعليمي يجب أن يحقق التالي:

١- القدرات ٢ - مهارات التعلم الأساسية ٣- المهارات الوظيفية

القدرات والمهارات الأساسية المتعلقة بالعمل كمحتوى للنظام التعليمي

القدرات

القدرات المعرفية	القدرات البدنية
▪ المرونة الادراكية ▪ الإبداع ▪ التفكير المنطقي ▪ حساسية المشكلة ▪ المنطق الرياضي ▪ التصور	▪ القوة البدنية ▪ البراعة اليدوية والدقة

مهارات التعلم الأساسية

مهارات المحتوى التعليمي	مهارات عملية
▪ تعليم فعال ▪ تعبير شفهي ▪ قراءة الفهم ▪ تعبير كتابي ▪ الإلمام بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	▪ الاستماع الفعال ▪ التفكير النقدي ▪ مراقبة الذات والآخرين

القدرات والمهارات الأساسية المتعلقة بالعمل كمحتوى للنظام التعليمي

المهارات الوظيفية

مهارات اجتماعية	مهارات إدارة الموارد
▪ التنسيق مع الآخرين ▪ الذكاء العاطفي ▪ التفاوض ▪ الإقناع ▪ التوجه للخدمة ▪ تدريب وتعليم الآخرين	▪ إدارة الموارد المالية ▪ إدارة الموارد المادية ▪ إدارة الأفراد ▪ إدارة الوقت
مهارات النظم	**مهارات تقنية**
▪ التنسيق مع الآخرين ▪ الذكاء العاطفي ▪ التفاوض ▪ الإقناع ▪ التوجه للخدمة ▪ تدريب وتعليم الآخرين	▪ صيانة المعدات وإصلاحها ▪ تشغيل المعدات والتحكم فيها ▪ البرمجة ▪ مراقبة الجودة ▪ التكنولوجيا وتصميم تجربة المستخدم ▪ استكشاف الأخطاء وإصلاحها
مهارات حل المشكلات	
▪ حل المشكلات المعقدة	

- هناك اتفاق قد يكون عاماً بين العاملين في حقل التنمية وفي قطاع التعليم بأن الحاجة ماسة لإصلاح التعليم ومراجعة مكونات المنهج التعليمي سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي، وعلى الرغم من الجهود المتكررة والمبذولة في هذا الصدد إلا أن النظام التعليمي ومخرجاته لازالت لا تتواكب ولا تتواءم مع الحاجات الآنية أو المستجدة لسوق العمل.

- وقد شخص الكثيرون ممن تصدوا لهذا الموضوع مناطق الضعف في النظام التعليمي الأساسي على وجه الخصوص والذي يحتاج إلى الكثير من الدعم والإثراء في مجال القدرات المعرفية والمهارات العملية وكذلك حاجة مناهج التعليم العالي إلى زيادة جرعة المهارات الوظيفية ومهارات النظم وحل المشكلات.

- كما تشير الإحصاءات عن واقع التعليم العالي ومخرجاته التي تشهد اختلالاً واضحاً من ناحية التخصصات التي يحتاجها سوق العمل حيث تزداد هذه المخرجات من التخصصات الإنسانية والأدبية وتقل كثيراً في المجالات العلمية والهندسية والطبية والتي تتبين بالتالي:

3- **المصدر:** دراسة بعنوان «التطور الكمي المتوقع لحملة البكالوريوس بين احتياج السوق ومخرجات جامعة الكويت 2012 - 2016 للسنوات»، جامعة الكويت، مكتب نائب مدير الجامعة للتخطيط، 2013

رؤية الكويت الجديدة 2035

نصت الرؤية الاستراتيجية للكويت 2035 على التالي:

«تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.»

تحقيقاً للرؤية بينت خطة "كويت جديدة" الركائز الاستراتيجية التالية:

1- مكانة دولية متميزة

2- رأس مال بشري ابداعي

3- إدارة حكومية فاعلة

4 - بنية تحتية متطورة

5 - رعاية صحية عالية الجودة

6 - اقتصاد متنوع مستدام

7 - بيئة معيشية مستدامه

من خلال اصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب الكويتي وتأهيلهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في التنمية يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية عالية تتناسب واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال 5 برامج تبنتها الخطة وهي:

1- برنامج جودة التعليم

2- برنامج اصلاح اختلالات سوق العمل

3- برنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة

4- برنامج تحسين مستوى خدمة رعاية المسنين

5- برنامج تعزيز التماسك الاجتماعي

مشروعات برامج جودة التعليم

1 - المعايير الوطنية للتعليم

وتشمل معايير للمنهج وأداء المعلم والقيادة المدرسية والتعليم المبكر والبيئة التعليمية وذوى الاحتياجات الخاصة

2 - الدراسات المحلية والدولية لقياس وتقييم نظام التعليم بدولة الكويت

مثل الدراسة الوطنية ميزة 2018 ، والدراسات الدولية: TIMSS 2019 ، PIRLS 2021

3 - الاختبارات الوطنية للقبول الجامعي

يهدف إلى بناء وتطبيق نظام «اختبارات وطنية موحدة لقياس القدرات» ليكون معياراً أساسياً للقبول في مؤسسات التعليم العالي داخل أوخارج الكويت

4 - رخصة المعلم

مشروع تمهين التعليم ومنح رخصة للمعلم عبر اختبارات تقيس القدرات المختلفة ، وانتقاء أفضل العناصر واستمرار ذوي الكفاءة من الهيئة التعليمية في الميدان التربوي.

5 - التميز المدرسي لتطبيق معايير الجودة الشاملة في الإدارة المدرسية

بناء نظام التميز المدرسي بكامل اللوائح والنظم والسياسات و تقييم معايير الجودة، واتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية فعالة لضمان جودة المدراس.

6 - اكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين (علماء المستقبل)

تبني وتطور ثقافة الموهبة والإنجاز والإبداع، للنهوض بدولة الكويت وتقدمها على المستوى الخليجي والعربي والعالمي في مختلف المجالات.

7 - المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم

تشمل عدة مشاريع فرعية منها : صقل مهارات المعلمين، تطوير المناهج الدراسية، تطوير التجهيزات المدرسية وتعزيز التكنولوجيا، تطوير الإدارات التربوية والمدرسية وتحقيق التنمية المهنية، تنويع مسارات التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية

- نصت الاستراتيجية كما بينا صراحةً على ضرورة الاهتمام بجودة التعليم كبرنامج من برامجها الخمسة، ودعمت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والجامعة كجهات مسئولة عن تنفيذ هذا المشروع.
- ولكن افتقد هذا المشروع للترجمة العملية لجهود الإصلاح وتركت الجهات المنفذة كل على حدة للقيام بهذه المهمة بعيدا على التعاون المطلوب والتنسيق فيما بينها أولاً وبينها وبين سوق العمل ثانياً ممثلاً بجهاز الخدمة المدنية أو مؤسسات القطاع الخاص المختلفة وظل هذا الهدف وبرنامجه بعيداً عن التحقيق الفعلي.

في رأيي لازالت الحاجة قائمة إلى:

1. أن تتصدر قضية اصلاح التعليم أجندة العمل الحكومية متقدمة على كثير من المشاريع الأخرى لأهميتها وتعلقها بتنمية القوى البشرية والأجيال المستقبلية المعهود إليها تحقيق التنمية.
2. تحديد المسئولية الرئيسية لقيادة إصلاح هذه النظم سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي مع تحديد المعايير التي يجب تطبيقها كأساليب للقياس والمتابعة ضمن جداول زمنية محددة لتحقيق التطور المنشود. وهذا ليس مستحيلاً فكثير من الدول التي تخلفت في نظام تعليمها استطاعت أن تضع متطلبات الإصلاح وأسسه ونجحت في تحقيقه.
3. تحقيق الاستقرار المطلوب لأي خطة موضوعة للإصلاح وإبعاد هذه الخطة الوطنية عن التجاذب السياسي الذي أثر على المسيرة التربوية وجهود إصلاحها سنوات طويلة.
4. الاستعانة بالخبرات الدولية المساندة للكفاءات الوطنية من دون تردد أو تخوف. فامتزاج الخبرات خاصة ممن سبقونا في مجال الإصلاح التربوي والتعليمي سيعود بالفائدة حتماً ويختصر مدة التجربة والخطأ التي قد تصاحب أي عملية تغيير.
5. توفير الإمكانات المادية المطلوبة واعتبار اصلاح التعليم استثماراً حتمياً لا خسارة فيه وهو الضامن لنجاح وتنمية الاستثمارات المادية الأخرى على مستوى الدولة.
6. ضرورة التدخل من أعلى مستويات القرار في الدولة لدعم جهود الإصلاح وابعاد هذه الأجندة الوطنية عن الإملاءات الفئوية أو الحزبية.
7. دعم هذا المشروع وتعضيده بالمشاريع التنموية المصاحبة الأخرى والواردة بالخطة وأهمها:

بعض مشاريع الخطة الاستراتيجية الخاصة بجودة التعليم وإصلاح اختلالات سوق العمل

- منظومة المؤهلات المهنية
- تأسيس مركز المهارات
- تغيير ثقافة المواطن الكويتي
- تنمية المهارات الحرفية والاقتصادية للمرأة الكويتية
- استراتيجية تنمية القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص
- إنشاء مركز تنمية العمالة الوطنية

رابطة الإجتماعيين الكويتية
Kuwait Social Association

ijtemaeyeen

Tel: +965 22563472
Fax: +965 22563492

www.aswkuwait.org.kw
ijtemaeyeen@gmail.com